المركز الديمقراطي العربي

التدقيق الاجتماعيّ والبيئيّ في ظل التنمية المستدامة

تأليف

محمد فرحان فليح

فاطمة صالح مهدي

VR . 3383 - 6677. B

2022

المركز الديمقراطي العربي

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Social And Environmental Auditing In Light Of Sustainable Development

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin 10315

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

VR . 3383 - 6677. B

الـنـــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني*book@democraticac.d*

الكتاب : **التدقيق الاجتماعيّ والبيئيّ في ظل التنمية المستدامة**

تأليف :محمد فرحان فليح فاطمة صالح مهدي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6677. B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

(التدقيق الاجتماعيّ والبيئيّ في ظل التنمية المستدامة)

Social And Environmental Auditing In Light Of Sustainable Development

تأليف

محمد فرحان فليح

ماجستير في العلوم المحاسبية

الجامعة المستنصرية

فاطمة صالح مهدي

دكتوراه في العلوم المحاسبية

1444هـ 2022م

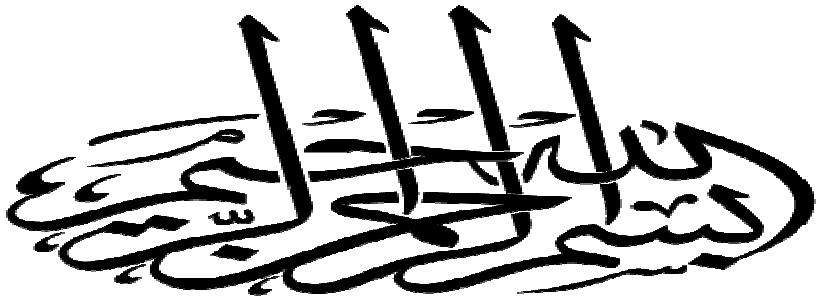

(وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ)

﴿من سورة الأعراف الآية ٣١﴾.

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة المهداة ونور العالمين محمد (عليه أفضل الصلاة وعلى آله وأَتم التسليم).

إلى شهدائنا الأبرار
إلى حاملين لواء العلم والمعرفة

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله تبارك وتعالى القائل في محكم تنزيله "لئن شكرتم لأزيدنكم"
فاللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
إن من الممتع أن نكون قادرين على تقديم الشكر علانية لجميع الأشخاص
الذين ساعدونا في إنجاز هذا الكتاب

الشكر والعرفان **للمركز الديمقراطي العربي- برلين**

الشكر والعرفان إلى من وقف معنا وقدَّم لنا النصح والمساعدة والإرشاد
عمل المعروف يدوم والجميل دائماً محفوظ

مقدمة

إنَّ ما يشهد العالم من تطورات سريعة ومستمرة في شتَّى مجالات الحياة والاهتمام بالمجتمع والبيئة، وإنَّ هذا التطور ودوافعه تأتي استجابة لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، إذ انَّها خلَّفت آثاراً سلبية واضحة في المجالات الاجتماعية والبيئية.

وإنَّ ما يواجه مهنة التدقيق العديد من التغيرات الاقتصادية والتطورات البيئية المحيطة، التي أثرت بشكل أساسٍ على نوعية الخدمات التي يجب أن تقدمها هذه المهنة.

يعد التدقيق الاجتماعي من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة وضرورة ملحة؛ وذلك لما له من فاعلية كبيرة في تحسين وفهم وقياس أداء الوحدات لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومراقبة الأداء الاجتماعي كما انه يسهم في تعزيز وتحسين مؤشرات الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في مجال الانفاق على الانشطة الاجتماعية وآثار ذلك على المجتمع والبيئة.

إنَّ الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع أصبح هدف حماية البيئة يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيقها؛ لكي تستطيع الاستمرار في مزاولة أنشطتها.

كما أدَّى تزايد الاهتمام بحماية الموارد البيئية التي تتعرض لها البيئة، أدى الى الاهتمام متزايد لأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التدقيق البيئي في تحقيق تلك الأهداف.

يعد التدقيق البيئي أحد الروافد المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، فإنَّ تبنِّي عملية التدقيق البيئي أصبح مطلبًا أساسيًّا لاستجابة الوحدات الاقتصادية للبيئة، فقد أصبح لدى الكثير من تلك الوحدات في الدول المتقدمة برنامجَ تدقيقٍ بيئيّ رسميّ مصممًا بحيث يقدم لهذه الوحدات تأكيدًا بأنَّ عملياتها يتم إدارتها طبقا للمعايير والقوانين والسياسات البيئية.

إن العلاقة القوية بين البيئة والمجتمع ومفهوم التنمية أدَّت إلى ظهور مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة، والتي أمست من القضايا المهمة التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي أو التخطيط التنفيذي للمشاريع.

وتعد التنمية المستدامة هي وسيلة ضغط في العديد من الدول على الوحدات من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة والمحافظة عليها، وهي تنمية تتصف بالثبات والدمج والتفاعل بين الأبعاد:الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاهتمام بشكل رئيسٍ على وفق تكامل الأثر البيئي والاجتماعي.

إنَّ التكامل فيما بينهما يؤمّن تحقيق عدم الاضرار بالحاجات الحالية والمستقبلية للأجيال، ويسهم في التشجيع على الاسترشاد بمبادئ التنمية المستدامة، إذ إنَّ ذلك يحقق منافع لخدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة والمجتمع.

تَمَّ تقسيم الكتاب على ستة فصول، حيث نتناول في الفصل الأول التدقيق الاجتماعي، والفصل الثاني فتضمّن التدقيق والبيئي ،أَمّا الفصل الثالث فقد تَمَّ تخصيصه للتعرف على التنمية المستدامة والفصل الرابع دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.والفصل الخامس إثبات اسهام التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة بينما تضمن الفصل السادس على الاستنتاجات والتوصيات.

.

الفصل الأول

التدقيق الاجتماعي

إنَّ ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء وإعداد التقارير والقوائم الاجتماعية لتلك الوحدات، وقصور وسائل التدقيق المالية التقليدية عن القيام بهذه المهمة، دعت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للتحقق وتقويم الأداء بصورة مستقلة عن الأداء الاقتصادي للوحدات، وضرورة إيجاد نظام متكامل للتدقيق، يشتمل على فحص وتقويم أداء الوحدة وما يرتبط به من بيانات من الناحية المالية والاجتماعية والإدارية.

تظافرت تلك العوامل جميعها للمطالبة بإيجاد مهام جديدة للتدقيق لغرض فحص وتقويم أداء الوحدة من الجانب الاجتماعي تحكمه مجموعة من المعايير. ولقد أطلق على هذا المفهوم الجديد "التدقيق الاجتماعي" تماشيًا مع طبيعة الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ونوعية البيانات التي يتعامل معها.

يهدف هذا المبحث إلى تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي؛ نشأته، وتطوره، وتعريفه، وإجراءاته، فضلًا عن أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي والمتطلبات والجوانب التي يغطيها وانواعه والمعايير الخاصة به والتحديات التي يواجهها المدقق بغية التوصل إلى نظام متكامل لتدقيق البيانات التي تعدّها إدارة الوحدة عن العمليات التي تقوم بها سواء من الناحية المالية أو الإدارية أو الاجتماعية وتحقيقًا للهدف منه.

أولا: نشأه وتطور التدقيق الاجتماعي.

عندما كانت التقارير المالية والمحاسبية تركز وتهتم فقط بالجوانب المحاسبية والمالية من دون الإشارة إلى تلك المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، ولغرض مواجهة تلك المتطلبات أصبحت هناك حاجة ماسّة للبحث لتقييم الاثر الاجتماعي على وفق طرائق وأساليب أفضل للخطط والبرامج الموضوعة.

لذا أصبحت هنالك ضرورة لإيجاد نموذجًا يضم المعلومات الاجتماعية ويوافر وسائل أكثر عدالة وموضوعية التي تفيد الوحدة والاطراف ذات العلاقة في أداء وظائفها ومهامها وهو جوهر التدقيق الاجتماعي.

ويمكن القول إنَّ أول من أشار إلى مفهوم التدقيق الاجتماعي وبشكل مستقل عن مفهوم المحاسبة الاجتماعية في عام1953(Howard R- Bowen) فقد ذكر أنَّه طالما الوحدة تخضع لتدقيق مالي مستقل في تقييم أداء أنشطتها الاقتصادية، فإنه يجب على الوحدة أن تخضع لتدقيق مستقل الهدف منه هو تقييم أدائها من المدققين الاجتماعيين من وجهة نظر اجتماعية.

وفي عام 1958 أُعيد استخدام مصطلح التدقيق الاجتماعي من قبل(Blum feed)الذي ركَّز على ضرورة القيام بالتدقيق الاجتماعي وعدَّهُ احدى الأدوات للتحقق من مدى وفاء سياسات الوحدة بمسئولياتها تجاه الاحتياجات الإنسانية للعاملين.

ومنذ الاعتراف المبدئي بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية(CSR) في الستينيات، فقد أصبحت تلك الوحدات في جميع أنحاء العالم تخضع لمزيد من التدقيق فيما يتعلق بمستوى أدائها الاجتماعي، أي تأثيرها الإيجابي أو السلبي على أصحاب المصلحة والمجتمع والبيئة.

وشهد التدقيق الاجتماعي تطورًا كبيرًا عام 1973، أذ صدرت مجلة التدقيق الاجتماعي في المملكة المتحدة.

في عام 1975 صدرت بحوث التقارير المالية للوحدة جزَء منها يتضمن ما يتعلق بالتدقيق الاجتماعي.

وفي عام 1975ألَّف فرنسوا دال كتابا" Social Responsibility Audit"وأصدر (John Humble) كتابًا عنوانه (عندما تستيقظ الوحدة على الضمير الاجتماعي)، وأوضح عن طريقه مفهومًا وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية.

وفي عام 1977 اجرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة دراسة بيَّنت أنَّ 73% من المستجيبين وهم من المحاسبين والمدققين الخارجيين " أنهم مدركون رغبة الأطراف ذات العلاقة في الوحدة؛ لكي يمتد تدقيقهم إلى النشاطات الاجتماعية " وصدر القانون الذي عن طريقه أصبح ألزامًا على الوحدات الاقتصادية الاوربية تقديم الميزانية الاجتماعية مما جعل العديد من تلك الوحدات تقوم بتخطيط البعد الاجتماعي وتماشيًا مع ذلك زاد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي.

وفي عام 1979 عملت الوحدات الاقتصادية الأوربية على ضرورة وجود مدققين اجتماعيين داخل الوحدة، وفي عام 1980 ظهر منصب المدقق الاجتماعي؛ ليكون مرتبطًا بالإدارة العامة جنبًا إلى جنب مع التدقيق المالي.

إنَّ تطور التدقيق الاجتماعي الذي بدأ يظهر داخل الوحدة، وتزامنًا مع ذلك بدأ الاهتمام يظهر من خارج الوحدة واختص ببعض الأشخاص في عملية التدقيق الاجتماعي وبعد ذلك ظهرت جمعيات خاصة بالتدقيق الاجتماعي.

وفي عام 1982 قام (Raymond vatier) بإنشاء المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي في فرنسا ومن بعدها اتضحت وظيفة وأهمية الموارد البشرية في الوحدة وذلك على وفق تدقيق ما تقوم به الوحدة بشكل كامل وموحّد إذ إنَّ القيادة الجيدة للوحدة يجب أَن تأخذ في عين الاعتبار المعطيات الإنتاجية، الاجتماعية، التجارية، التنافسية، والتكنولوجية على حدَّ سواء ولا يمكن فصل أجزائه عن بعضها البعض. وكما ظهرت مجموعة من الدراسات والبحوث التحليلية والاجتماعية في نهاية عام1983 وظهرت الجمعية المهنيةللخبراء الاجتماعيين.

أمّا في عام 1984 فظهر أول كتاب فرنسي عن الموضوع من كل من(Vachette), (Peretti) والذي تضمَّن أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي كمنهج جديد في فحص والتحقق من تدقيق الموارد البشرية خاصة بعد التطور الذي شهده البعد الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية والتدقيق في باقي المجالات.

وفي عام 1990 ازداد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي بشكل خاص، وذلك عن طريق إقامة الملتقيات العالمية في المعاهد والجامعات والمدارس والجمعيات المتخصصة.

وعلى مرَّ السنين والى وقتنا الحاضر طوَّرت الوحدات الاقتصادية مدونات قواعد سلوك خاصة بها وجمعت تدريجيا وأصدرت تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات طواعية من أجل الاستجابة للضغط المتزايد من أصحاب المصلحة لتحسين معاييرهم الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

وانَّ استخدام تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات، قد نمت بشكل كبير على مرَّ السنين، ولا يمكن قول الشيء نفسه في الطريقة التي يتم بها جمع البيانات ومعالجتها، وقد استقطبت الأهمية الكبيرة لضمان "جودة" تقارير المسؤولية الاجتماعية اهتمامًا كبيرًا من الباحثين، الذين حاولوا على مدار العقود الأربعة التي تَمَّ الإشارة إليها مسبقاً تحديد ما إذا كانت الوحدات تدار بفاعلية لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة أم لا.

وبعد ذلك تَمَّ توجيه التركيز نحو مستوى المحاسبة الاجتماعية وبشكل أكثر تحديدًا، حول فاعلية التدقيق الاجتماعي التي تهتم به الوحدات الاقتصادية والعمليات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي وكيفية عرضها وممارستها بشكل يختلف اختلافًا كبيرًا بين الوحدات والهيئات بحيث ثبت أنَّه من الصعب جدًّا إجراء أيّ تحليل دقيق و مفيد في حين بذلت العديد من المحاولات لوضع معيار عالمي للتدقيق الاجتماعي، وأدَّت

الاختلافات بين الوحدات الاقتصادية في الفكرة والتفسير والإعداد وفي تنفيذ عمليات التدقيق الاجتماعي ووجود بعض المعوقات في النظام.

ثانيا: تعريف التدقيق الاجتماعي.

توجد العديد من المفاهيم للتدقيق الاجتماعي؛ وذلك بسبب ما يتميز به من مميزات تصب في جانب واحد.

ففي عام1962عرف(Torrance)التدقيق الاجتماعي هو (عبارة عن تحليل السياسات والتطبيقات في المجال المتعلق بتدقيق الأفراد، لوحدة ما؛ وذلك لتحديد الإسناد الجيد لهذه السياسات).

وفي عام 1970 عرف ستيفان التدقيق الاجتماعي على أَنَّه (تحليل للسياسات والتطبيقات والبرامج للوحدة وذلك لغرض تقويم فاعلية الوحدة.

ويمكن تعريف التدقيق الاجتماعي على نطاق أَوسع على أَنَّه وسيلة لتحليل وقياس والإبلاغ عن الأداء الاجتماعي والأخلاقي للوحدة عن طريق التدقيق لأنشطتها غير المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي لها تأثير على أصحاب المصلحة.

ويعرّف التدقيق الاجتماعي على أَنَّه وسيلة لقياس وتسجيل مستوى الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة بشكل رسمي عن طريق المراقبة المنتظمة وجمع البيانات من المقابلات والوثائق وعمليات التفتيش التي يتم جمعها داخل الوحدات الاقتصادية.

ويعرّف أيضًا التدقيق الاجتماعي أَنَّه وسيلة ضمان، تعتمد عليها الحكومات؛ أَن تقوم الوحدات بجمع البيانات الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها بطريقة مرضية.

وعرّف التدقيق الاجتماعي بأنه عملية فحص منتظمة لجمع أَدلة وقرائن لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة ممثلًا في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح في التقارير الاجتماعية ومدى التزام الوحدة بتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية في ضوء المعايير المعتمدة والتقرير عن ذلك للأطراف ذات العلاقة لغرض اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

أَمَّا (Vatier) فقد عرَّفه هو أَداة تنظيم وإدارة ومراقبة مثله كمثل التدقيق المالي والمحاسبي ويهدف في مجمله إلى تقييم القدرة الخاصة بالوحدة للتحكم في القضايا المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي الناتجة عن البيئة المحيطة واستخدام الأفراد في أَداء الأنشطة.

وعرّف أيضًا التدقيق الاجتماعي على أنَّه طريقة لقياس الأداء الاجتماعي والأخلاقي للوحدة وفهمها والإبلاغ عنها وفي النهاية تحسينها. أذ يساعد التدقيق الاجتماعي في تضييق الفجوات بين الرؤية والهدف والواقع، وبين الكفاءة والفاعلية، وتقنية لفهم الأداء الاجتماعي للوحدة وقياسه والتحقق منه والإبلاغ عنه وتحسينه.

وانَّ عمليات الوحدة لها تأثير على المجتمع الذي تعمل فيه، ويؤدِّي التدقيق الاجتماعي الى تماسك الوحدة في السوق ويحسن صورتها بتصحيح الإجراءات التشغيلية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بها.

وفي رأينا أنَّ التدقيق الاجتماعي هو عملية فحص وتقويم منتظم للمعلومات ذات الطابع الاجتماعي وللتحقق من صحتها ودقتها ومدى مساهمة الوحدة في الرفاهية الاجتماعية الأداء الاجتماعي والاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والمسؤوليات التي تقع على عاتق الوحدة تجاه المجتمع والبيئة والأفراد العاملين.

ثالثا: إجراءات التدقيق الاجتماعي.

التدقيق الاجتماعي يتطلب مجموعة من الإجراءات الرقابة وتدقيق البرامج والأنشطة الاجتماعية، وتطبيق عدد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها الوصول إلى إبداء الرأي وتقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية؛ وذلك على وفق الخطوات الآتية:-

أ- مسح الوحدة محل التدقيق وتحديد مجالات الأَداء الاجتماعي: وتتمثل في الأَداء الاجتماعي الداخلي للوحدة والأداء الاجتماعي البيئي الخارجي للوحدة وجميع الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالوحدة (تدريب العاملين وخدمات الانتقال، الخدمات الغذائية، السكن، الرعاية الطبية، الخدمات الاجتماعية والرياضية للعاملين).

ب- تحديد نطاق ومجالات التدقيق الاجتماعي: وذلك عن طريق أساليب الفحص المختلفة، التي يستخدمها المدقق، فضلًا عن بعض الأساليب الفنية التي تتَلاءَم مع طبيعية الأنشطة الاجتماعية، ومن هذه الأساليب الشهادات والجرد الفعلي، واستخدام قوائم الاستقصاء، التدقيق المحاسبي والمستندي، الاستفسارات الشفوية، الفحص الفني، أسلوب المقارنة بين الفترة الحالية والسابقة.

ت- فحص وتدقيق النظام المحاسبي الاجتماعي للوحدة: وهي من أَهم المراحل بالنسبة للمدقق الاجتماعي وذلك عن طريق تدقيق المجموعة الدفترية والمستندية والإجراءات الخاصة بالترحيل والقيد وضبط

الحسابات واستخراج النتائج لغرض إعداد القوائم الاجتماعية وبيان نتيجة النشاط الاجتماعي للوحدة والمركز الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية.

ث- إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي: تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي وذلك بإعداد تقرير العمل للمدقق الذي يتضمن المعلومات الخاصة بمجالات النشاط الاجتماعي للوحدة محل التدقيق والنتائج التي توصَّل إَليها المدقق عما إذا كان يعطي صورة واضحة وصادقة عن الأداء الاجتماعي للوحدة.

رابعا: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي.

أ- أهمية التدقيق الاجتماعي

إنَّ أهمية التدقيق الاجتماعي تنبع في الوقت الحاضر من استجابة كثير من الوحدات الاقتصادية لمطالب الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية، وذلك بضرورة الإفصاح المحاسبي عن تلك البيانات ذات المضمون الاجتماعي لان هذه الوحدات أصبحت تهتم ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي السياسي والبعد الاقتصادي المالي.

وتتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي بالآتي:-

1- زيادة منفعة المعلومات التي تتضمن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك زيادة الإعلام الاجتماعي لها.

2-تشجيع الوحدات الاقتصادية على القيام بالأنشطة الاجتماعية، وزيادة الوعي بأهميتها ونشر نتائج الأداء الاجتماعي على الفئات المختلفة.

3- زيادة مساهمة الوحدات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

ب-أهداف التدقيق الاجتماعي.

إنَّ التدقيق الاجتماعي يستجيب لعدَّة أهداف وهي :-

1- زيادة فاعلية أداء الأفراد عن طريق دراسة الحالة الاجتماعية للوحدة لتحديد العقبات والعراقيل وتلبية احتياجات المجتمع الجديدة والمعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع باستعمال وسائل فاعلة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلافات والانحرافات.

2- تقييم الفجوات المادية والمالية بين الاحتياجات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف والغايات الاجتماعية، وإيجاد الوعي بين المستفيدين ومقدمي الخدمات الاجتماعية الخاصة والمحلية وزيادة فاعلية برامج التنمية المحلية.

3- يمكن الوحدة من استكشاف وإنشاء قيمها الخاصة ويوافر لها صورة متماسكة وواضحة تساعد هذه الوحدة على تخطيط وتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية بطريقة شفافة وعادلة.

4- يساعد الوحدة على فهم كيفية قيام كل من أصحاب المصلحة في الوفاء بالمسؤوليات المحددة.

5- يستعمل التدقيق الاجتماعي في المفاوضات مع أصحاب المصلحة وذلك بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي فبإمكانه أخذ نظرة عن الحالة الاجتماعية للوحدة وكذلك يستعمل في عملية الاندماج بين الوحدات.

6- يسهم التدقيق الاجتماعي في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الوحدة، مع مراعاة مصالح وأولويات أصحاب المصلحة، وتقدير تكلفة الفرصة البديلة.

7-يمكن التدقيق الاجتماعي الوحدة تحديد الخطة المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية وإيجاد مستوى جديدٍ من الديمقراطية التي تركّز على القيم والرؤى طويلة الأجل وهذه العملية تكون شفافة لأصحاب المصلحة.

خامسا: متطلبات التدقيق الاجتماعي.

إنَّ متطلبات التدقيق الاجتماعي يمكن أَن تتلخص في النقاط الآتية:-

1 - ضرورة توافر مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الوحدة محل التدقيق؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والزبائن والملاك والمجتمع.

2- ضرورة توافر نظام للمحاسبة الاجتماعية يهدف إلى قياس وتوصيل البيانات الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة لمختلف الأطراف المهتمة بتلك الأنشطة.

3- ضرورة توافر معايير محددة لقياس الأداء ألاجتماعي ونصوص تشريعية ملزمة للقياس والتقرير عن نتائج الأَداء الاجتماعي والاستعانة بأشخاص من ذوي خبرة كفاءة للقيام بعملية التدقيق.

4- وجود القوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية البيئة والمجتمع والمعايير الدولية والمحلية معايير وإجراءات لقياس وتدقيق الأنشطة الاجتماعية، فضلًا عن ضرورة وجود معايير متفق عليها يمكن على أساسها تقييم تلك الأنشطة للحكم على مدى فاعليتها وكفاءتها.

5- ضرورة وجود اهتمام من الأطراف ذات العلاقة بالأداء الاجتماعي (العاملين والزبائن والملاك والمجتمع) بأهمية التدقيق الاجتماعي.

ويمكن للتدقيق الاجتماعي التحقق من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة عن طريق توضيح كيفية تنفيذ البرامج الاجتماعية والبيئية، وما إذا كانت هذه الإجراءات تعكس الأهداف الاجتماعية والبيئية والمجتمعية، وسيكون لدى أصحاب المصلحة ثقة متزايدة في الوحدة وقيمتها.

سادسا: مبادئ التدقيق الاجتماعي.

يساعد التدقيق الاجتماعي الوحدات ويشجعها على الاشراف على الأداء الاجتماعي والاستمرار في تحسينه، وتوجد ستة مبادئ وهي تشكل الأَساس للتدقيق الاجتماعي الجيد، وهي:-

1- **نظرة شموليه ومتعددة:** بمعنى أنَّه يجب أَن يعكس التدقيق الاجتماعي احتياجات كل من المعنيين والمتأثرين بالوحدة.

2- **شامل:** معنى ذلك يجب أَن يركز التدقيق الاجتماعي؛ ليكون شاملًا في جميع الجوانب لقياس مدى التحسن في الأداء من النواحي الاجتماعية والثقافيةوالبيئية والمجتمع.

3- مقارن: لا بد ان يكون التدقيق الاجتماعي قادرًا على توافر الوسائل التي تمكن من مقارنة أداء الوحدة من سنة الى أخرى، بأداء وحدة مماثلة وبالأداء المخطط له.

4- **منتظم:** يجب القيام بالتدقيق الاجتماعي بشكل منتظم، وليس مؤقتًا أو لمرَّة واحدة فقط.

5- **الفحص:** يجب فحص الحسابات الاجتماعية كل سنة من شخص او أكثر من ذوي الخبرة والاختصاص في التدقيق الاجتماعي

6- **الافصاح:**إن نتائج التدقيق الاجتماعي يجب أن تكون متاحة ومعلنة لكلّ المعنيين بها في الوحدة والمجتمع بشكل عام ويتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدة بتقارير خاصة تسمى التقارير الاجتماعية ترفق مع التقارير المالية.

سابعا: الجوانب التي يغطيها التدقيق الاجتماعي.

من الجوانب المهمة التي يغطيها التدقيق الاجتماعي والتي سيتم عرضها تباعًا، وكالآتي :-

1. الأخلاق: القيم والأخلاق والقواعد والمعايير التي تخصّ الوحدة، من الممكن تحديد السمات الثقافية المحددة التي تنطبق على الوحدة، والتي قد تعكس على عملياتها.
2. العمل: إيجاد بيئة عمل تقبل جميع أفراد القوى العاملة لتطوير إمكاناتهم الذاتية، فضلًا عن المستهلكين، والعاملين الذين هم انعكاس لفاعلية المسؤولية الاجتماعية.
3. البيئة: في سياق البيئة الطبيعية تقوم سياسات الوحدة بمراقبة وتقليل الأضرار الناجمة عن النشاط الصناعي على البيئة الطبيعية، وانَّ التدقيق الاجتماعي يجب أن يفحص الظروف الاجتماعية بما في ذلك البيئة وما إذا كانت حالة تلك البيئة داعمة للظروف الاجتماعية.
4. حقوق الإنسان: يشمل ذلك الوحدات العاملة بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان وانَّ البيئة الاجتماعية الجيدة هي بيئة يمكن فيها الوفاء بجميع الالتزامات وتحقيق حقوق كلّ فرد عن طريق التبادلية واحترام حقوق الآخرين وواجباتهم.
5. المجتمع: وهو الاستثمار في رأس المال لصالح المجتمع، وهذا ينطوي على الوحدة التي تشارك في الأنشطة التي لا تهدف للربح لخدمة المجتمع.
6. تلبية الاحتياجات: وذلك عن طريق تحديد جميع الالتزامات، وانَّ التدقيق الاجتماعي بهذه الطريقة يمكن أن يضمن أن الوحدة تعمل بفاعلية وكفاءة.

وتعتمد سمعة الوحدة في المجتمع اعتمادًا كبيرًا على الطريقة التي تعمل بها وقواعد سلوكها والعوامل الأخرى الملائمة لها، ويقوم أصحاب المصلحة والمساهمون بتقويم فاعلية الوحدة للمسؤولية الاجتماعية على أساس الكفاءة التشغيلية.

ونظرًا الى تعدّد الجوانب الاجتماعية والفنية للأنشطة الاجتماعية، يتطلب الأمر أن يقوم بعملية التدقيق الاجتماعي فريق وليس فردًا واحدًا، على أن يترأس هذا الفريق مدقق قانوني، وأن يضم الفريق مختلف التخصصات من متخصصين من الصحة العامة والتلوث، إلى متخصصين بالاجتماع والتشريعات العمالية

إلى غيره من التخصصات الأخرى، ويمكن القول إنَّ تقديم الخدمات التدقيق لا يؤثر على استقلالية المدقق الخارجي، إذ لا يعدّ المدقق الاجتماعي موظفاً لدى الوحدة التي يقدم لها الخدمة الاجتماعية والاستشارية.

والأمر الثاني وهو الأهم أن المدقق الاجتماعي يقوم بعمله والالتزام بقواعد السلوك وأبدا الراي، ومدى التزامه بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها.

وتختلف الطريقة التي يتم بها جمع المعلومات الاجتماعية والبيئية ومعالجتها في التدقيق الاجتماعي اختلافًا كبيرًا. قد يتم جمع البيانات والتحقق منها من الوحدة نفسها أو بوساطة مستشار خارجي ومستقل تَمَّ تعيينه أو بوساطة ممثل عن المنظمات غير الحكومية أو حتى من هيئة حكومية متخصصة وكل هيئة من هذه الهيئات المختلفة بدأت في إدراك أهمية وقيمة عمليات التدقيق الاجتماعي والتشجيع على استيعابها.

ثامنا: أنواع التدقيق الاجتماعي.

توجد أنواع مختلفة من التدقيق الاجتماعي ويمكن أَن نميّز بين هذه الأنواع وكالآتي: –

شكل (1)

أنواع التدقيق الاجتماعي

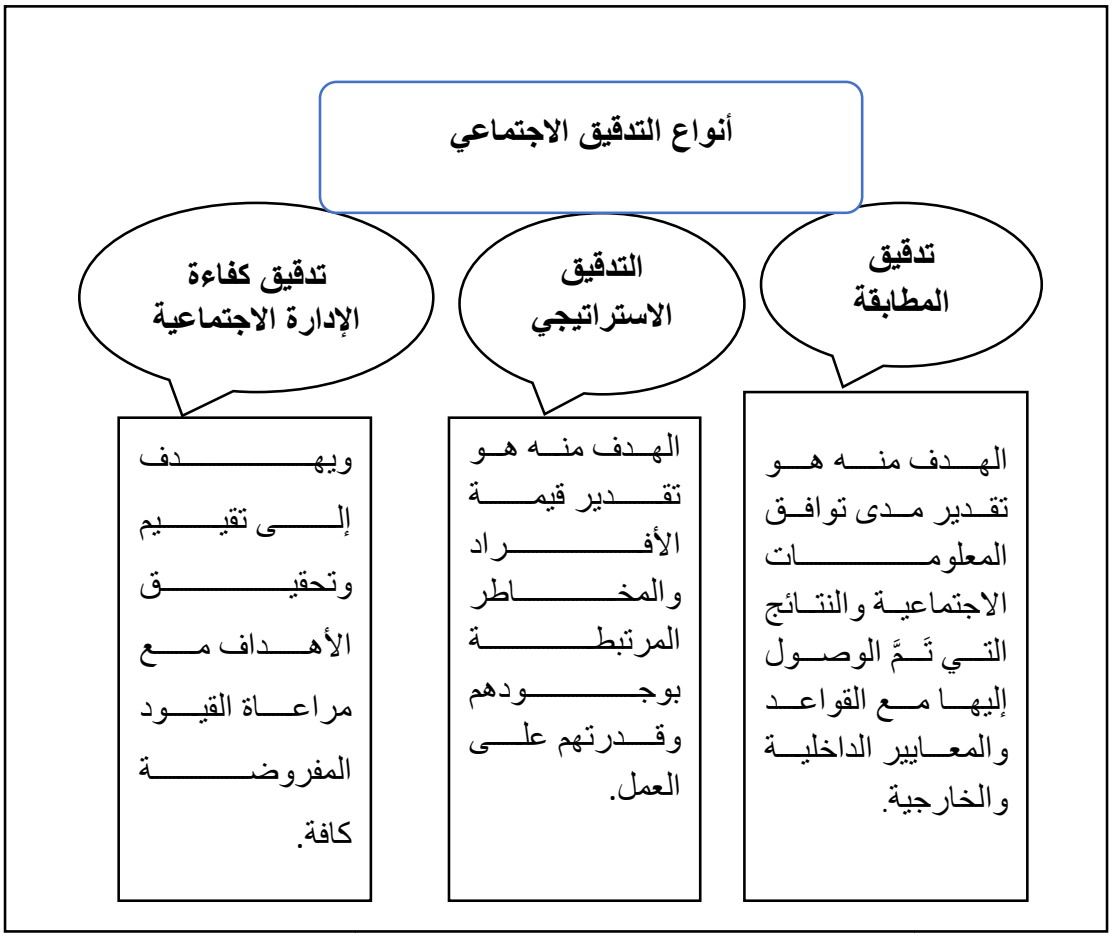

تاسعا: معايير التدقيق الاجتماعي.

ان مهمة التدقيق الاجتماعي لا بُد أن تنفذ على وفق معايير محددة متفق عليها وهي لا تختلف إلَّا في التفاصيل عن معايير تحقيق مهمة التدقيق المالية والشكل الآتي يوضح تلك المعايير: –

شكل (2)

معايير التدقيق الاجتماعي

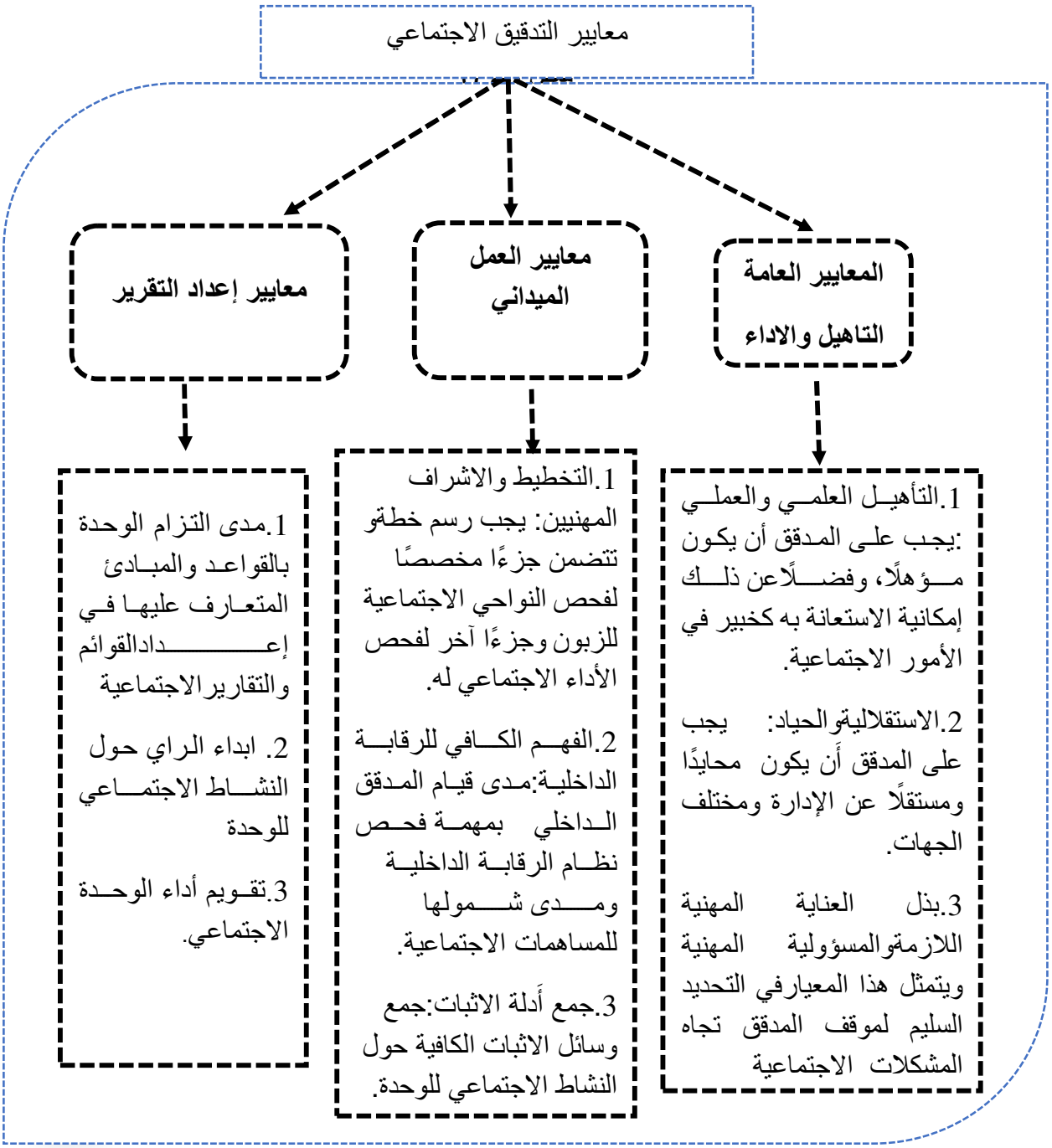

عاشرا: تحديات التدقيق الاجتماعي.

قد يتعين على المدقق أن يواجه العديد من التحديات في أثناء إجراء التدقيق الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي على العملية كأداة للمساءلة الاجتماعية.

يمكن أن يؤدِّي بدء التدقيق الاجتماعي وتطبيقه إلى العديد من العوائق. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه الصعوبات عن طريق إعطاء اولوية لهذه العملية من الوحدة، والمشاورات التفاعلية المنتظمة مع المستفيدين، ومنظمات المجتمع المدني والادارة، وضمان مشاركتهم واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وتشمل بعض التحديات الرئيسة ما يلي:-

1. الاستياء الاداري من الطبيعة العامة للتدقيق الاجتماعي وأيضًا في كونها مسؤولة أمام الجمهور، وأنَّه يمثل عقبة رئيسة لها. ويجب التغلب على ذلك عن طريق مجموعة من التعليمات التنفيذية من الإدارة والتوعية والتوجيه في عملية التدقيق الاجتماعي

2. إنَّ سد الفجوة بين المجتمع والحكومة ومنظمات المجتمع المدني هو مفتاح الحفاظ على عمليات التدقيق الاجتماعي على المدى الطويل، ويمكن ذلك عن طريق بناء جسر الثقة بين منظمات المجتمع المدني والمستفيدين الذين يقومون بإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي والإدارة يمكن أن تساعد في جلب أصحاب المصلحة الرئيسيين على منصة واحدة.

3. المعلومات المتعلقة بالأعمال قد لا تكون متاحة مجانًا وفي بعض الأحيان لا يتم تقاسمها بالكامل من الموظفين الحكوميين. وتتمثل إحدى أفضل الطرائق للتغلب على هذه المشكلة في تقديم طلبات المعلومات والتطبيقات للحصول على تلك المعلومات ويمكن جعل عمليات للبحث عنها حول الأعمال المنفذة جزءًا لا يتجزأ من عملية التدقيق الاجتماعي لاستخدامها في حالة عدم ظهور المعلومات خلال فترة زمنية معقولة.

ويتضح مما سبق أَن التدقيق الاجتماعي هو أحد أنواع التدقيق للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للوحدة عن طريق دمج القضايا الاجتماعية لقياس وفهم وإعداد التقارير وتحسين الأداء الاجتماعي.

الفصل الثاني

التدقيق البيئي

تمهيد

بدأ التدقيق البيئي بوصفهِ جزءًا من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وعلى الوحدات تحمل مسئوليتها تجاه المجتمع، وتتضمن هذه المسؤولية حماية البيئة. ولم يُستخدم مفهوم التدقيق أنشطة المسؤولية البيئية منفصلاً عن مفهوم تدقيق أنشطة المسئولية الاجتماعية إلَّا منذ العام 1960م أشارت شركة (ITI) الأمريكية إلى تدقيق الالتزام البيئي.

وإنَّ زيادة الاهتمام بالتدقيق البيئي ليست ظاهرة منعزلة، إذ تزامن الاهتمام بالتدقيق البيئي وذلك بظهور عدد من القوانين والتشريعات والتوصيات المتعلقة بالشؤون البيئية، فضلًا عن الارتفاع في نسبه التلوث.

ويتضمن هذا المبحث لمحة تاريخية عن التدقيق البيئي والتعريف به، وأهدافه، وأهميته، وأسباب الاهتمام به، ومتطلبات تطبيقه، فضلا عن خطوات القيام به، وأنواعه، وأهم التحديات التي تواجههُ.

أولا: لمحة تاريخية عن التدقيق البيئي.

شهد التدقيق البيئي عملية تطور تدريجية استجابة للاهتمام المتزايد من الوحدات الاقتصادية للرقابة على أدائها البيئي على نحو أكثر فاعلية فضلًا عن الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.

إنَّ التدقيق البيئي لا يعدُّ حديث الظهور، إذ أشارت غرفة التجارة الدولية (ICC) عام1990الى أنَّ أحد مكاتب الاستشارات في الولايات المتحدة الأمريكية المتخصصة في القضايا البيئية قد قامت بأداء تدقيق بيئي حول العالم منذ عام 1920، إلا أنَّ الاهتمام بالتدقيق البيئي ظلَّ بسيطًا حتى1980، ومنذ ذلك الحين شاع استخدامه خاصة في الوحدات الرئيسةِ، إذ تزايد الاهتمام به بسبب ازدياد الكوارث الطبيعية، وظهور تشريعات بيئية تحمي البيئة.

فمنذ الثلاثينيات أدَّت تلك الكوارث إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة والممتلكات والبشر، ممَّا أدَّى إلى ظهور احتجاج عالمي للمطالبة بإخضاع أنشطة الوحدات إلى الرقابة التشريعية وأن تكون الوحدات مسؤولة عن الأضرار البيئية التي تترتب عن أنشطتها وذلك بإلزامها بتحمل عقوبات مالية شديدة.

وفي منتصف السبعينيات ونتيجة للتقرير عن تلك الكوارث البيئية أصبحت مختلف الشعوب أكثر وعيًا بكافة الأضرار الناتجة عن أنشطة الوحدات على البيئة؛ لذا قامت الحكومات بسن العديد من القوانين والتشريعات

لحماية البيئة، ومن بين هذه القوانين قانون التعويضات والمسؤوليات عام 1980 وتعديلاته عام 1986، وكذلك فقد سَنَّ الاتحاد الأوروبي تشريعات أساسية في عام 1978.

وفي عام 1986 بدأ الاهتمام بالتدقيق البيئي حين أصدرت جمعية حماية البيئة بيان حول سياسة التدقيق البيئي للتشجيع على استخدام هذا النوع من التدقيق وذلك لتعزيز عمليات الإذعان للتشريعات والقوانين ذات العلاقة بالبيئة.

وفي فترة التسعينيات زادت اعمال التدقيق البيئي وبدأ الاهتمام لدى الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات بالأمور البيئية وذلك استجابة للمتطلبات القانونية وأصبح الإفصاح عن البيئة أحد اهم الابعاد لأعداد التقارير وأصبح وجود التدقيق البيئي كأداة هامة لوجود بيئة سليمة.

أَمَّا في عام 1993 فقامت اللجان الاوربية بالاعتماد على الإدارة البيئية وتدقيق اللوائح كنظام دولي، بعد ذلك تَمَّ الاعتماد على المعايير الصادرة عن (ISO) الايزو المنظمة الدولية للتوحيد والقياس.

وإنَّ الوحدة التي تسعى إلى وضع استراتيجية "خضراء" باعتماد سياسة بيئية، إذ تعدُّ المسائل البيئية ذات تأثير كبير وأن المحاسبة البيئية والتدقيق يثيران اهتمام العديد من المؤلفين ونتيجة لذلك يعد تطوير التدقيق البيئي بمثابة استجابة للحاجة إلى إدارة الشؤون البيئية كأداة للإدارة الداخلية.

وفي عام 1994 أكد (Wright) على أنَّ التدقيق البيئي يجب أن يدمج كجزء من أنظمة الإدارة البيئية، هذا هو السبب الذي جعل (Specht&Buhr)عام 1994 يعكسان الدور المهم للمحاسبين في مجال التدقيق البيئي.

وفي دراسة أعدتها (Matuszak-Flejszaman)في عام 2008 حول فوائد الإدارة البيئية تشير الوحدات الاقتصادية البولندية المتوافقة مع (ISO 14001)إلى أنَّ المصارف ووحدات التأمين ومعظم المستثمرين المحتملين أكثر استعدادًا للتعاون مع الوحدات التي طبقت أنظمة إدارة بيئية؛ لأنهم قلقون الآن من حدوث مخاطر بيئية محتملة.

في حين بذلت جهود أيضًا للكشف عن الاتجاهات نحو وضع سياسات الإدارة البيئية التي تم تشجيعها على وفق ظهور خطط إصدار الشهادات البيئية، ولا سيما الإدارة البيئية وتدقيق الحسابات(من الآن فصاعدا، EMAS) والمعايير الدولية (ISO 14001).

وتعدُّ كل من (EMAS) و(ISO 14001) مخططات طوعية مصممة لمساعدة الوحدات على تطوير وإدارة الإدارة البيئية نظم لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. واستناداً الى رأي (Matuszak-Flejszman) في عام 2008، فقد اعتمد المجلس الأوروبي المخططات في عام 1993، وتتطلب تلك المخططات التحقق من صحة التقارير البيئية من مدقق بيئي معتمد.

وكشفت دراسة أجرتها (Peglau) عام2005 من منظور مقارن على شهادة الإدارة البيئية، في السنوات العشر السابقة، فإنَّ أكثر من (88000) وحدة في جميع أنحاء العالم تم التصديق من قبلها على الإدارة البيئية.

ويرى كلٌّ من (Watsonand Mackay) أنَّ سبب ظهور التدقيق البيئي هو التوسع في المشكلات البيئية التي تسببها الأنشطة البشرية والتي أدت إلى تعزيز وزيادة قوة التشريعات البيئية على مستوى العالم.

ثانيا: تعريف التدقيق البيئي.

أنَّ الدور المهم والفاعل للتدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئيللوحدات الاقتصادية، وحماية البيئة من أنواع الملوثات التي تسببها تلك الوحدات والتأثيرات السلبية لأنشطتها المختلفة والتقدم الذي حصل وبعض آثارهِ على البيئة ونتيجة؛ لذلك ظهرت العديد من الوحدات والجمعيات التي تنادي بضرورة الاعتناء بالبيئة وحمايتها. وبالذات تلك الوحدات بوضع الحلول الجوهرية وسن القوانين التي تساعد على تقليل التلوث، ومن أهم هذه الحلول هو القيام بعملية التدقيق البيئي لغرض القيام بعملية الرقابة المستمرة، ومراقبة مصادر التلوث والأنشطة المؤثرة لتحديد حالة البيئة بصورة دائمة ومستمرة.

وعرّف التدقيق البيئي من غرفة التجارة الدولية(ICC) في عام1989 بأنَّه "أداة إدارية تشتمل على تقييم دوري وموضوعي منظم وموثق لمدى جودة التنظيم والإدارة والمعدات البيئية بهدف المساعدة في حماية البيئة". يوضّح هذا التعريف أنَّ الكلمة الأساسية هي الإدارة وأن سياسة هذه الكلمة الأساسية تحدد طبيعة التدقيق البيئي.

وفي عام 1995عرف التدقيق البيئي في مؤتمر (INTOSAI) في توصياته ضمن الوثيقة الرئيسة الصادر بها بيان في القاهرة على أنَّه" يشتمل على مفهوم كلٍّ من الرقابة المالية ورقابة الأداء والمطابقة ويشمل مفهوم

الرقابة على الأداء جوانب كلٍّ من الاقتصاد والكفاءة والفاعلية". وادراج مفهوم التنمية المستدامة كجزء من تعريف التدقيق البيئي بالقدر الذي يكون فيه جزءًا من سياسة أو برنامج الحكومة المقرر تدقيقه.

أمَّا وكالة حماية البيئة الامريكية (ERA) عرفت التدقيق البيئي بأنَّه فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة وحدة اقتصادية او جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الانتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها.

وعرّف (Diamantis)في عام1997 عن التدقيق البيئي بأنَّها "عملية قياس التأثيرات البيئية الفعلية والمحتملة للقطاعين العام والخاص في قطاع الأعمال".

وعرف ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق التدقيق البيئي بأنَّه " تقويم نتائج تنفيذ السياسات والبرامج المحلية والوطنية والخطط في مجال حماية وتحسين البيئة، وقياس أثر عملياتها المختلفة على البيئة بموجب المعايير المعتمدة وبيان كلفة ذلك كلَّما كان ممكناً.

في حين إنَّ القريشي عرَّفه بانَّه هو "عملية فحص فني ودقيق للأنشطة والسياسات البيئية التي تنفذها الوحدة الاقتصادية أو الحكومات المختلفة؛ وذلك عن مدى مطابقتها للمعايير والقوانين والالتزامات المحلية والدولية المرتبطة بالبيئة والمواد المادية والبشرية في ضوء السجلات والمستندات والقوائم والتقارير المؤيدة لعملية الفحص".

وعرفت منظمة الايزو الدولية (ISO) التدقيق البيئي هو عملية فحص مستندي منظم وتقييم موضوعي لدليل التدقيق بهدف تحديد مدى اتفاق الأنشطة والممارسات البيئية مع المعايير المحددة ثُمّ توصيل هذه النتائج الى الزبون.

ويعدُّ التدقيق البيئي من أهم العمليات الرقابية للسيطرة على حالة التلوث البيئي؛ وذلك ضمن نطاق محدد على وفق الأنظمة والقوانين المختلفة التي تفرضها الدولة على الوحدات الاقتصادية التي تؤثر على البيئة.

وفي رأينا أنّ التدقيق البيئي هو عملية فحص للأداء البيئي للوحدة ومدى التزامها بالقوانين والقواعد السياسات البيئية وتحديد فاعلية وكفاءة الوحدة للحفاظ على البيئة والحد من الاضرار التي تسببها.

ثالثا: أهداف التدقيق البيئي.

يهدف التدقيق البيئي بشكل عام إلى تشجيع الوحدات الاقتصادية على تحسين أدائها البيئي. وكذلك يهدف الى الرقابة على البيئة بشكل تفصيلي وتقويم الأداء البيئي للوحدات ومقارنة آثار تلك الوحدات بما تعود به من نفع على المجتمع. وأنَّ اهم اهداف التدقيق البيئي تتمثّل بالآتي:-

1- فحص مدى التزام الوحدة بمعالجة التأثيرات السلبية على البيئة عن طريق مقارنة البرامج المخططة مع ما تم تنفيذه فعلا بموجب القوانيين والسياسات الإدارية والمعايير البيئية المحددة مسبقاً وزيادة الوعي البيئي.

2- تقييم تأثير السياسات البيئية للوحدة من الأنشطة، والأهداف، وتدقيق الآثار البيئية، والخدمات، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتحليلات، والالتزام بالمتطلبات الأساسية للمحافظة على البيئة.

3- تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية، والتأكد من التقيد بسياسات الوحدة الاقتصادية ومراعاة المتطلبات التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية.

4- التقيد بالأنظمة والتشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات المتخصصة في حماية البيئة، والتأكد من مدى الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظم السلامة البيئية والرعاية الصحية.

5- التأكد من صحة البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالنشاط البيئي للوحدة والمسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتحقق من الوجود الفعلي للأصول والالتزامات البيئية المعبر عنها بشكل مالي، والتحقق من التقييم السليم للأصول والالتزامات البيئية للوحدة، والتحقق من سلامة العرض وكفاية الإفصاح عن الأصول والالتزامات الموجودة والمحتملة الناجمة عن النشاط البيئي بالقوائم المالية وملحقاتها.

6- تقديم تقرير بيئيعن تدقيق حسابات الوحدة محل التدقيق والنتائج التي تم التوصل اليها.

7- قيام المدقق بتنبيه الإدارة بكيفيه التنبؤ بالمخاطر البيئية وكيفية معالجتها او التقليل منها.

رابعا: أهمية التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي أهمية بالغة تنبع هذه الأهمية بضرورة الاهتمام بالقضايا المتعلق بحماية البيئة وما تتعرض لها من تأثيرات سلبية وذلك بسبب تجاوز الوحدات وتخليها عن التزاماتها البيئية دون تحمل التكاليف مقابل ذلك

فضلا عن الضغوطات القانونية والاجتماعية ومن اجل تجسيد الدور الإيجابي للوحدة لتحمل لأعباء والمساهمة في معالجة او تقليل تلك التأثيرات السلبية، ونظرًا لضرورة قيام الوحدات بالعمل على اتخاذ الاجراءات المناسبة للقياس والافصاح عن التكاليف التي تتحملها للإسهام في معالجة تقليل تلك الأنشطة التي تؤثر على البيئة، ويمكن توضيح أهمية التدقيق البيئي عن طريق الجهات المستفيدة من تقرير المدقق وهي كالاتي:-

1- المستهلكون.

إنَّ انتشار وتزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين من حيث استخدام المنتجات الصديقة للبيئة التي لا تسبب اضرار على البيئة، فضلا عن إثره على الاستهلاك ويعدُّ من العوامل الأساسية، أدَّى ذلك الى التزام الوحدات بمتطلبات البيئة بطريقة جديدة حفاظًا على حصتها السوقية بحيث لا تتعرض الى فقدانها.

2- المقرضون.

تعمل الوحدات الاقتصادية المقرضة على تعديل سياستها الائتمانية بشروط منها القيام بتدقيق بيئيوما يتضمنهُ من معلومات تتعلق بخطط المصروفات الرأسمالية البيئية والتأثيرات البيئية المحتملة.

3- المساهمون والمستثمرون.

إنَّ انتشار ما يعرف بالاستثمارات الخضراء من شأنها الحصول على عائد ملائم دون إلحاق أيَّ ضرر في البيئة وأنَّ الممارسة البيئية الرديئة تؤدي الى زيادة الالتزامات والمخاطر ممَّا يؤدَّي الى تقليل الأرباح.

4- قوانين حماية البيئة.

نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة الوحدات فقد تَّم اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة ترجمت بمجوعة من القوانين والسياسات البيئية عن طريق صدور العديد من القوانين والسياسات البيئية.

5- جماعة الضغط البيئي.

ان الجماعات البيئية تكمن قوتها في الاتحاد معًا؛ لتشكل وسيلة ضغط فاعلة على الوحدات الاقتصادية والحكومة وأسهمت هذه الجماعات بدرجة كبيرة على وفق توجيه وسائل الاعلام والمستهلكين الى الوحدات التي تسبّب الاضرار في البيئة.

6- الإدارة .

تسعى إدارة الوحدات الاقتصادية الى تحسين الأداء البيئي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك عن طريق الاهتمام بالأداء البيئي ووضع السياسات والبرامج البيئية والعمل على تحسينها وان تكون حماية البيئة جزء من أعمالها واهتمامها.

7- العاملون.

يمثل العاملون جزء من فئات المجتمع والتي تسعى الوحدة إلى حمايتهم من الاضرار المختلفة على وفق زيادة الوعي البيئي وإصدار القوانين التي تحدد من نسبة التلوث فضلا عن التدريب المستمر والاستعانة بالخبراء البيئيين.

خامساً: أسباب الاهتمام بالتدقيق البيئي.

إنَّ الوحدات الاقتصادية تمارس أنشطتها في ظل ظروف وضغوطات متزايدة من قبل أطرف متعددة، وذلك لتدقيق نشاطها بصورة مستمرة ودائميه؛ ولكي تحقق ذلك عن طريق الاهتمام بالتدقيق البيئي.

الشكل(3)

أسباب الاهتمام بالتدقيق البيئي

سادسا متطلبات تطبيق التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي دورٌ كبير في تحسين الأَداء البيئي للوحدات الاقتصادية وفي حمايتها من أي أضرار سلبية ممكن أن تتعرض لها عند مزاولتها الأَنشطة البيئية ومن أجل تحقيق ذلك يجب توافر عدد من المتطلبات للقيام به وتنقسم متطلبات التدقيق البيئي إلى متطلبات داخلية ومتطلبات خارجية نلخصها في الآتي :-

- متطلبات داخلية والتي تتطلب وجود: بنية تحتية إدارية في الوحدات الاقتصادية، ومدققين بيئيين مؤهلين، وفريق تدقيق بيئي مدرب، ووجود محاسبين بيئيين.
- متطلبات خارجية والتي تتضمن: وجود هيئات مهنية تهتم بالتدقيق البيئي، وقوانين ومعايير تتعلق بالبيئة، ومتطلبات قانونية وشروط التزامات بيئية قبل إنشاء الوحدة، ووجود جهات ضغط بيئي.

ومنه يمكن القول إنَّ تطبيق التدقيق البيئي يتطلب الآتي:

1- اقتناع المسؤولين بدور وأهمية التدقيق البيئي في الوحدة.

2- وجود إطار تشريعي يحدّد طريقة وخطوات التطبيق للتدقيق البيئي.

3- وجود سياسات بيئية واضحة المعالم، وضرورة المتابعة من جميع الأطراف ذات العلاقة.

4- توافر المعايير الخاصة بالتدقيق البيئي.

5- توافر نظام محاسبي يشجع على إنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأمور البيئية.

6- وجود نظام معلوماتي يسهم ويساعد في توافر البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة والقضايا البيئية.

7- توافر العمالة المؤهلة والمتخصصة في الأمور البيئية.

انَّ الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالتدقيق البيئي تتمثل في دعوات المنظمات المهنية والهيئات إلى أنَّ تكون المعلومات البيئية والاجتماعية جزءا من القوائم المالية،و تقرير المدقق، فضلًا عن إصدار القوانين والتشريعات التي تهتم بالبيئة، وإصدار التشريعات البيئية من أجل حماية البيئة.

سابعا: معايير التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي عدد من المعايير وهي كالأتي:-

1- المعايير الشخصية وتتضمن:-

أ- معايير التأهيل العلمي والعملي.

ب- معيار الاستقلالية.

ت- معيار بذل العناية المهنية الازمة.

2- متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير العمل الميداني:-

أ- معيار التخطيط للعمل والاشراف على المساعدين.

ب-معيار تقييم الرقابة الداخلية.

ت- معيار الحصول على ادلة الاثبات كافية.

3- ابداء الراي(التقرير).

أ- معيار إعداد القوائم وفق المبادئ المحاسبية للتأثيرات البيئية مجموعة القوانين والتشريعات البيئية الصادرة من جهات متخصصة.

ب- معيار الثبات والاستمرارية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ت- معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات.

ث- معيار ابداء الراي.

ثامنا: خطوات واجراءات التدقيق البيئي.

للقيام بمهمة التدقيق البيئي، على المدقق إتباع خطوات منهجية واجراءات محددة للوصول إلى تحقيق الهدف من مهمته، والتي نلخصها في الآتي:-

1- القيام بتحديد الهدف من التدقيق، والذي غالبا ما يكون بهدف التحقق من التزام إدارة الوحدة بأداء واجباتها البيئية، وضرورة حصول المدقق على الأدلة الكافية التي تؤيد وتؤكد رأيه.

2- أن يتعرف المدقق على طبيعة عمل الوحدة والمخاطر البيئية والقوانين البيئية التي تطبقها، كذلك سياسات وإجراءات الوحدة المتعلقة بالبيئة، حيث تمكن هذه الأمور المدقق من حصر وتحديد العوامل البيئية المؤثرة على الوحدة. أن يقوم المدقق بوضع معاييره الخاصة للقيام بالتدقيق البيئي خاصة وأنَّه لا يوجد معايير متفق عليها ليتمكن المدقق من أداء عمله، فضلًا عن المعرفة بالإرشادات البيئيةالتوضيحية والمعايير القانونيةلبيان أثر أداء الوحدة والتأثير السلبي المحتمل على البيئة.

4- أن يقوم المدقق بإجراء المقابلات والمناقشات والاستفسارات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة للحصول على المعلومات الملائمة لعملية التدقيق.

5- جمع الأدلة الكافية للتحقق من فاعلية الإدارة البيئية للوحدة وكذلك فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الأداء البيئي للوحدة وتحديد نقاط القوة والضعف.

6- إعداد التقرير البيئي والذي يجب أن يتضمن نتائج الأداء البيئي، فضلًا عن رأي المدقق حول نجاح الإدارة في مواجهة العوامل والمؤثرات البيئية، ومدى إتباع الإدارة لسلوك بيئي مناسب، وتقديم المدقق توصياته ومقترحاته لتحسين الأداء البيئي.

تاسعا: أنواع التدقيق البيئي.

حددّت منظمة(INTOSAI)ثلاثة أنواع من التدقيق البيئي، وهي كما في الشكل الآتي:-

الشكل (4)

أنواع التدقيق البيئي

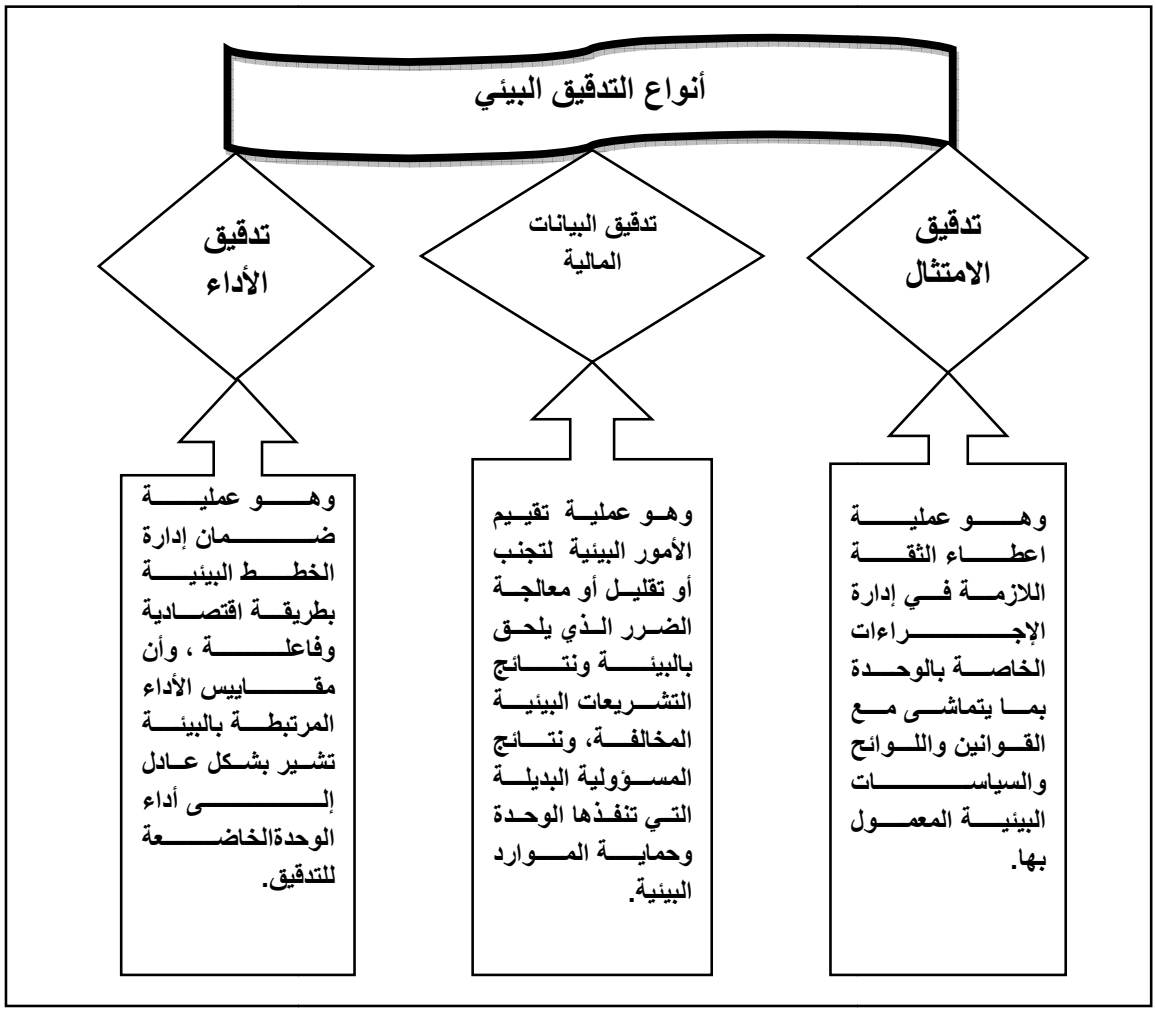

وإنَّ الوحدات الاقتصادية يمكنها ممارسة أنواع متعددة من التدقيق البيئي وذلك بما يتلاءَم مع أنشطتها الاقتصادية

التي تقوم بها وهي:-

1- تدقيق نظم الادارة البيئية: وهو عبارة عن دراسة منهجية لعمليات وأساليب الوحدة الحالية والسابقة بهدف تحديد المسؤولية القانونية المحتملة وهو مرتبط بتقويم الإدارة البيئية والتحقق من تقديم المبادرات لتقليل نسبة النفايات وتقييم مخاطر المواد والممارسات البيئية.

2- تدقيق الصحة والامان: وهو عملية تقويم مدى كفاءة سياسات الوحدة التي تتعلق بالمحافظة على صحة وأمان العاملين بها، وذلك من أجل حمايتهم وتقليل المخاطر التي قد يتعرضون لها عند مزاولتهم أنشطتها وضمان الالتزام بالقوانين التي تطبق عليهم.

3- تدقيق المعالجة والتصريف والتخزين لمستلزمات الانتاج: وهو عملية التأكد من أنَّ الإجراءات المتبعة في نقل المواد الخطرة الى المكان الذي يتم التخلص منها وتخزينها.

4- تدقيق الانشطة: هو عملية تدقيق نشاط معين من أنشطة الوحدة مثل نشاط البيع أو النقل أو الشراء أو التوزيع أو الإنتاج.

5- تدقيق الالتزام البيئي: هو عملية تحديد مدى التزام الوحدة بالقوانين البيئية التي تطبق عليها.

6- التدقيق المالي الناشئ عن المسؤولية البيئية: وهو عملية التأكد من صحة التقديرات التي أعدَّها المحاسبون عن الالتزامات البيئية ومدى ملازمتها للأسلوب المتبع في الافصاح عنها.

7- تدقيق دورة حياة المنتج: وهو عملية تقويم التأثيرات البيئية السلبية التي تترتب على مزولة الوحدة لأنشطتها.

8- تدقيق ادارة المخلفات: وهو عملية التعرف على الاضرار البيئية المرتبطة بإدارة المخلفات بهدف العمل على استبعاد او تخفيض الالتزامات البيئية للوحدة المترتبة على الانتاج او التخزين او النقل.

وانَّ الحصول على شهادة المطابقة الايزو (14001) يتطلب تنفيذ نظام التدقيق البيئي وذلك للوقوف على الوضع الحالي والمنفذ من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئي(1410-14011-14012-ISO)والارشادات والإجراءات الخاصة بنظام التدقيق.

عاشرا: التحديات التي تواجه التدقيق البيئي.

هنالك عدد من التحديات والصعوبات التي تواجه التدقيق البيئي منها داخلية ومنها خارجية :-

1- التحديات الداخلية.

أ- ضعف الخبرات والمهارات لأجهزه الرقابة في مجال البيئة.

ب-عدم توافر التدريب الكافِ للمدققين على بعض أجهزة الرقابة.

ت-عدم وجود صلاحيات قانونية للأجهزة الرقابية في مجال التدقيق البيئي بشكل صريح.

ث-الاقتصار في أغلب التقارير البيئية على نوع واحد من التدقيق هو تدقيق الأداء وانخفاض في عدد التقارير التي تتضمن التدقيق الشامل.

2- التحديات الخارجية.

أ- عدم كفاية المعايير والمقاييس البيئية.

ب-عدم وجود سياسات واهداف وبرامج بيئية في بعض الدول، وإدارة تتحمل مسؤولية حماية البيئة.

ت-اشتراك العديد من البرامج التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدورهِ يتطلب التنسيق مع الوحدات الاقتصادية بين عدّة دول.

ث-عدم وجود تشريع قانوني في بعض الدول او عدم كفايته في مجال البيئة.

ج- عدم كفاية البيانات المتاحة حول الوضع البيئي وعدم وجود نظام تشغيلي لإدارة البيئة.

ح- عدم قابلية بعض الأهداف البيئية للقياس ممَّا يؤدِّي الى صعوبة مهمة الأجهزة الرقابية التي تقوم على التحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعة وصعوبة قياس الأثر المالي للتلوث في اغلب الاحيان.

إنَّ الهدف النهائي للتدقيق البيئي هو تمكين نظام الإدارة وتقييمه وتحسينه، وكذلك تحديد ومعالجة القضايا البيئية، والمخاطر أو الأخطار التي قد تنشأ.

ويرى الباحث أنَّ التدقيق البيئي هو أداة تساعد الوحدة الاقتصادية على تحسين أدائها البيئي بصورة مستمرة ومنتظمة، عن طريق الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات البيئية، وتقويم البرامج البيئية للحد من الاضرار التي تسببها الوحدة، وعلى الوحدات الاهتمام بحماية البيئة لتقليل التلوث البيئي.

انَّ كلًّا من التدقيق الاجتماعي والبيئي يركز كلٌّ منهما على مراقبة أنشطة الوحدة تجاه المجتمع والبيئة، وهما احد الأدوات المهمَّة التي تساعد الوحدة للقيام بواجباتها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع والمحافظة على البيئة.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة

تمهيد

تعدُّ التنمية المستدامة من القضايا المهمة والتي تهدف الى تحقيق مستقبل زاهر للوحدة والفرد بظلّ الموارد المتاحة وبالشكل الذي يحقق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية، وتمثل التغير من الوضع الحالي الى وضع أفضل بهدف تحسين النوعية لكل من فرد من أفراد المجتمع وتحقيق أعلى حدٍّ من الاستدامة.

وسيتم استعراض مفهوم وتعريف التنمية المستدامة والتعرف على الخصائص الرئيسة للتنمية المستدامة، فضلا عن ذلك إبعاد وأهداف ومبادئ ومتطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة ولتحقيق أهداف هذا المبحث سيتم تقسيم المبحث على النحو الأتي:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية اليوم لم تعد ارقامًا ومؤشرات اقتصادية وإنَّما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات فضلا عن بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أَجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي،وهنالك مثل صيني يقول (لا تعطني سمكة ولكن علّمني كيف اصطاد)، فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء وإنما تعني مساعدتهم واعطائهم الفرصة ليكونوا اقوياء.

إنَّ مفهوم التنمية المستدامة يتميز عن المفهوم التنموي التقليدي، بكونه يمثّل النظرة الكلية التي تؤمن بتكامل الأَجزاء في إطار موحّد، وأنَها تعدَ اليوم منظورًا جديدًا تتداخل فيهِ وتتشابك وتتكامل مختلفَ الاختصاصات والعلوم، والميادين. حظي هذا المفهوم باهتمام العلماء والباحثين والمفكرين والمنظمات حول العالم.

واكتسب مصطلح التنمية المستدامة أهمية واهتماما عالمياً بعد تقرير لجنة بروندتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام (1987)، والذي كان يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك)، اذ عرفت التنمية المستدامة بأنَّها "تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس باحتياجات الجيل المقبل على تلبية احتاجتهم" .

وفقًا لـ (Gro Harlen Brundtland) لا يمكن ضمان الاستدامة إلا عندما تؤكدعلى:-

1. تخفيف حدّة الفقر والحرمان.

2. الحفاظ على الموارد وتعزيزها، والتي لو أخذت بمفردها يمكن ضمان القضاء على الفقر بشكل دائم.

3. توسيع مفهوم التنمية، بحيث لا يشمل فقط التنمية الاقتصادية ولكن أيضا التنمية الاجتماعية والثقافية.

4.توحيد عوامل التنمية على مستوى الاقتصاد والبيئة في صنع القرار على جميع المستويات.

وتعدُّ التنمية المستدامة من المواضيع الشاملة؛ لأنّها تحتوي على ثلاثة ابعاد أساسية هي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى الحدّ من الفقر، وتشير الاستدامة الاقتصادية إلى الاستدامة طويلة الأجل لكلٍّ من الموارد المتجددة وغير المتجددة بحيث تغذي نظام الإنتاج وتوفر منافع اقتصادية طويلة الأجل، وتشير الاستدامة البيئية إلى الحفاظ على أشكال الحياة الموجودة على الأرض وحمايتها.

وتمَّ تبني مفهوم" التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو "عام 1992، ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلا تلزم المادة (27) من إعلان ريو حول" التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير قانون دولي في مجال التنمية المستدامة".

وفي عام 2002 عقد في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا قمة تحت شعار(مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)، ومنذ ذلك الحين تَمَّ الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

وكما عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في (ريو دي جانيرو) في حزيران 2012 الذي شكَّل محطة مهمة في مجال هذه التنمية وتركيزه على مسائل الاقتصاد الأخضر والعدالة ودور المجتمع المدني في عملية التنمية والحفاظ على البيئة والمحيطات ومحاربة الفقر.

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي وتشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".

ويرى (EdwardBarbler) بأَنَّها "ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية الى أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة.

وعرفت من وجهة نظر أخرى بأَنَّها " أساليب عملية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الانسان وجهوده والبيئة وذلك بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق إستراتيجية واضحة على وفق حسن إدارة وتنظيم وتنمية استعمال الانسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن أتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرًا ومستقبلًا".

وعرفت ايضًا التنمية المستدامة على أنّها "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال اللاحقة".

ويعرّفها(William Ruckelshaus) مدير حماية البيئة الامريكية بأنهَّا "تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءَم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أَنَّ التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليس متناقصة".

وعرفتها منظمة الزراعة والاغذية العالمية فاو(FAO)بانها " ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، والتي لا تؤدَّي الى تدهور البيئة".

إنَّ التنمية المستدامة تعبّر عن التكامل والتوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، لأجل عدم تعرض الأجيال القادمة للمشكلات والاضطرابات

وبناءً على ذلك يمكن تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأَنَّها تنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لحياة الانسان والمحافظة على البيئة واستغلال تلك الموارد بطريقة عقلانية بما يمكن تلبية احتياجات الجيل الحاضر والمستقبلي.

ثانيا: أَبعاد التنمية المستدامة.

إنَّ التنمية المستدامة هي مشروع بناء متعددة النواحي لغرض الارتقاء بالفرد والمجتمع إلى محيط جديد يلبي الاحتياجات والرغبات البشرية، وهي بذلك تنمية تتميز بتعدد الأبعاد:-

1- البعد الاقتصادي.

إنَّ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمحور حول استخدام أفضل الأساليب والطرائق لتحقيق أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي ولضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقًا لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار التوازن البيئي.

2- البعد الاجتماعي.

يتمثل هذا البعد في التركيز على سدَّ حاجات و متطلبات الجيل الحالي ليضمن حاجات الاجيال القادمة وإنَّ مفهوم التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الافراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى ما يمكن لتحقيق الرفاهية والحرية ايّ تأمين الحياة الرغيدة والرفاهية لكل افراد الجيل الحالي وأفراد الاجيال المستقبلية، ويتم ذلك عن طريق تحقيق التوزيع العادل للثروات و تقديم الدعم للمجتمع المدني ومكافحة الفقر عن طريق توافر فرص العمل والتوظيف لكل افراد المجتمع وتوافر مستلزمات الضمان الاجتماعي .

3- البعد البيئي.

يتمثل هذا البعد في قدرة كوكب الأرض على تحمل العنصر البشري وذلك عن كل ما يسببه من ضرر للبيئة من النفايات و الاشعاعات التي يخلفها الانسان ولكي يقدم في المقابل كل ما يحتاجه من مصادر الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة، وان فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الارض في حالة أفضل ممَّا كانت عليه للأجيال القادمة، واذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه من دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إهدارها يكون ذلك النشاط مستدام طبيعي.

ولأجل نجاح عملية التنمية المستدامة لابد من تكامل كافة الإبعاد والارتباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ويكون ذلك بإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على مكونات الحياة الطبيعية الأساسية والتي تعدُّ من العمليات طويلة الأجل.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة.

إنَّ التنمية المستدامة هي عملية شاملة، وتهدف إلى إيجاد سبل الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة الازدهار والتطور، فضلًا عن تحسين مستويات المعيشة لأفراد الجيل الحالي وضمانها للأجيال المستقبلية،وهي مسؤولية مشتركة للحكومات وللوحدات وللأشخاص، ويجب أن يكون هناك تعهد للعمل سوية باتجاه أهداف التنمية المستدامة.

وفي أدناه ملخصاً أهداف التنمية المستدامة(17) العالمية(منظمة الأمم المتحدة،2015):-

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان.

تشمل مظاهر الفقر وسوء التغذية والجوع ، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم، والتميز الاجتماعي وغيره من الخدمات الأساسية،فضلا عن ذلك عدم المشاركة في اتخاذ القرارات؛ لذلك يتعين أن يكون النمو الاقتصادي شاملًا، متضمنًا الوظائف المستدامة، ومشجعًا على وجود التكافؤ.

2- القضاءعلى الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة والتغذية المحسّنة وتحقيق الأَمن الغذائي.

هنالك حاجة إلى تغيّر عميق وكبير في نظام الأغذية والزراعة العالمي، إذا ما أردنا تأمين وتغذية (805) مليون جائع، فضلًا عن ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050، ويقدم قطاع الزراعة والأَغذية حلولًا رئيسة للتنمية، ويعدُّ من القطاعات المركزية للقضاء على الفقر والجوع.

3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط العيش الصحي والرفاهية في جميع الأعمار.

توجد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود والخدمات، وذلك للقضاء على مجموعة كبيرة من الأمراض، ومعالجة الكثير منها في شتَّى المسائل الصحية الموجودة والناشئة، وانَّ من أهم العناصر التي لابدّ منها في التنمية المستدامة هي ضمان الحياة الصحية للجميع، وتشجيع الرفاهية لكلّ الأعمار والفئات.

4- ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع مدى الحياة والتعزيز من فرص التعلّم.

هنالك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الكفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل من النساء والفتيات.

لا تزال كلّ من النساء والفتيات يعانين من العنف والتميز في كلّ بقعة من بقاع العالم، وإنَّ المساواة بين كل من الجنسين تشكل حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية، وأَساسًا من الأسس الضرورية واللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في جميع أنحاء العالم.

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية، ولضعفي البني التحتية والخدمات يموت في كل سنة ملايين من البشر،أغلبهم من الأطفال، وذلك من جرَّاء الأمراض المرتبطة بقصور إمدادات وشحة المياه، وسوء

نوعيتها والنظافة العامة، وقصور في خدمات الصرف الصحي وهي من العوامل التي تؤثر سلباً على الأمن الغذائي وسبل المعيشة، وفرص التعليم للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.

7- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة المتجددة والحديثة الموثوقة والمستدامة.

إنَّ الطاقة هي التحدي الرئيسِ الذي يواجه العالم، وزيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجدد،وانَّ الفرصة متاحة أمام العالم الآن في حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة مستدامة، وتحسين من كفاءتها.

8- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوافر العمل اللائق للجميع.

لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قربة دولارين يوميًّا، وفي كثير من الأماكن، ولا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من الفقر؛ لذا يقتضي منا ذلك التقدم فيما نسلكه من سياسات اجتماعية واقتصادية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المجال.

9-إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، والعمل على التصنيع الشامل للجميع والمستدام،وتشجيع الابتكار.

إنَّ الاستثمار في البنية الأساسية النقل، والطاقة والري، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي ومهم من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وفي التمكين للمجتمعات في كثير من البلدان.

10- الحدّ من الانعدام في المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

إن للمجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من بؤرة الفقر، وهناك توافق متزايد في الآراء على إنَّ النمو الاقتصادي ليس كافيًا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غيرَ شامل للجميع، وسعياً إلى خفض التباين تَمَّ التوصية بإتباع سياسات شاملة على الحكومات الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

11- جعل المدن آمنة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة.

هنالك العديد من التحديات التي تقف في طريق صيانة المدن، وكذلك في إيجاد فرص عمل، وفي تحقيق الرخاء والاستقرار وعدم إجهاد الأرض والموارد الطبيعية، وتشمل تلك التحديات المشتركة التي تتعلق بالمدن الزحام والاكتظاظ والتلوث، وعدم توافر الأموال لتقديم الخدمات الأساسية والضرورية، ونقص في السكن

اللائق، وتدهور في البنية التحتية، ومن الممكن التغلب على هذه التحديات بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو والاستدامة، مع التحسين في استخدام الموارد وتخفيف من حدَّ للفقر.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

إنَّ نمط الاستهلاك والإنتاج المستدام يتعلق في تشجيع الكفاءة بالموارد المستدامة والطاقة، وفي استدامة البنية الأساسية، وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والأساسية، وايجاد فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وفي تحسين جودة الحياة لصالح الجميع ويمكن إن يساعد وجود نمط للاستهلاك والإنتاج المستدام على خفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مستقبلا، وإنجاز خطط التنمية الشاملة، وتمكين القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر في المناخ وآثاره.

إنَّ ما يحدث من تغيّر بالمناخ وتأثيراته في الموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية، وحالة الفقر، وضمان الوصول إلى حلول للتغيّر الحاصل في المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة، أصبحت معالجة ذلك التغيّر تشكل عنصراً معقداً في ظلّ التنمية المستدامة، وأنَّ ما حصل من تقدّم على مدار العقود السابقة هو بسبب تلك الظاهرة.

14- حفظ المحيطات والبحار والانهار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

إنَّ محيطات العالم والبحار ودرجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة التي فيها هي التي تقف وراء النظم العالمية والتي تجعل كوكب الأرض صالحا لسكن الإنسان، فمياه الأمطار ومياه الشرب والمناخ والطقس والسواحل وقدر كبير من الغذاء بل وحتى الأوكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توافرها البحار وتنظمها جميعا في نهاية المطاف، وأنَّ المحيطات والبحار قنوات حيوية للتجارة والنقل، وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

15-حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

إنَّ إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير في المناخ يشكلان تحديين رئيسين أمام التنمية المستدامة، ويؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيًا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

وهو من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع ووجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقًا للتنمية المستدامة، وتوافر إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع ، والقيام على جميع المستويات ببناء وحدات فاعلة خاضعة للمساءلة.

17-تعزيز في وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجحًا وجود شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدن، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة والمواطنين.

من جانب آخر فقد نجد أنّ هناك مَن يرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى نظام منسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية.

رابعا:مبادئ التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مبادئ معينة ينبغي العمل على اتباعها من أجل تحقيق أهدافها، وإنَّ العلاقة بين كلَّ من النمو والبيئة هي علاقة تكاملية وليست علاقة عكسية أو صراع وذلك؛ لأنَّ تحقيق النمو يعتمد على حماية البيئة ويتطلب وجود موارد، فإذا كانت هذه الموارد مستنفدة فإنَّه لا يمكن تحقيق النمو بالكم والكيف الذي نسعى إليه، وكذلك فإنَّ عملية استغلال الموارد بشكل عقلاني يسهم في النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكّد الجهود الرامية لحماية البيئة واستمرارها.

وتتسم الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة باتساع نطاقها، وان تحقيق التنمية المستدامة يستند الى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بأبعاد التنمية المستدامة:-

1- تنفيذ الممارسات الأخلاقية عليها وعلى نظم الحوكمة الوحدات الاقتصادية.

2- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل الوحدة الاقتصادية.

3- دعم حقوق الانسان الأساسية واحترام العادات والثقافات والقيم لجميع أصحاب المصلحة.

4- تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.

5- البحث عن التحسين المستمر لأدائها البيئي.

6- المساهمة في التنمية الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية للمجتمعات التي تعمل الوحدة الاقتصادية فيها.

7- تقييم تقارير تتصف بالفاعلية والشفافية لأصحاب المصالح.

ومما سبق نجد أنَّ مبادئ التنمية المستدامة تمثل الدليل لواضعي السياسات الاقتصادية والبيئية في العالم، وانَّ الفكر البيئي الجديد يتميز بأدراج المنافع والتكاليف البيئية في تقرير السياسة، ويجعل من السكان يحتلون مكان الصدارة ضمن الاستراتيجيات البيئية المطَّبقة من طرف واحد. وأنَّ هذه المبادئ تعد بمثابة تحديد، والذي يتطلب وجود جهد مشترك بين الاقتصاديين والسياسيين والبيئيين لتحقيق الاستدامة للأجيال اللاحقة.

خامسا: خصائص التنمية المستدامة.

تحتل التنمية المستدامة مكانة رفيعة في وقتنا الحاضر؛ لأنَّها تمثل طوق النجاة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات، فضلًا عن نوعية الأهداف التي تحققها، ولعلّ أهم مميزات التنمية المستدامة تتمثل بالآتي:-

1- التوازن: توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة عن طريق الموازنة بين نشاطات الإنسان وما ينتج عنها وبين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

2- اتساع المدى: يفهم من مصطلح التنمية المستدامة هي تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة للحفاظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع

3-التكامل: يكون التكامل عن طريق تحقيقها للمحاور الثلاثة، العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة على وفق حماية البيئة، فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته

فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، كما تسهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوافر الفرص المتساوية والاحتياجات لجميع أفراد المجتمع وتتكامل بذلك الأهداف.

4- تعدد الأبعاد: تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة وآمنة له؛ لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي؛ لأنَّها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وتتعدد الأبعاد داخل إستراتيجياتها اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وبشريًا وبيئيًا وأخلاقيًا وقوميًا؛ لأنَّ التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها بل يخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك نحو

5-تنمية البشر: إنَّ الارتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة؛ فلكي يصبح الفرد مؤهلًا للقيام بعملية التنمية لا بدّ أن يكون مؤهلًا بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الابتكار والمواجهة والمنافسة ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تنمية بشرية مستدامة.

سادسا:متطلبات التنمية المستدامة.

إنَّ تحقق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الأنظمة التي يجب أَن تتجسد في واقع الحياة الإنسانية، والتي يمكن تحديدها بالآتي:-

1- نظام اقتصادي يستطيع عن طريق مقدرته على إِحداث فوائض إنتاجية على أساس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

2- نظام انتاجي تُراعَى فيه الأَنماط المستدامة للتجارة.

3- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية والمقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فاعليات النشاط الاجتماعي.

4- نظام سياسي يؤمن في المشاركة الفاعلة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والأنشطة الإدارية والاجتماعية.

5- نظام إداري يجب أن يكون مرنًا له القدرة على التصحيح الذاتي.

6- نظام دولي يعزز من تبادل الخبرات والمهارات والتعاون المشترك في التنمية.

7- نظام تكنولوجي يمكن إيجاد الحلول لمواجهة مختلف المشكلات.

8- نظام ثقافي يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة بشكل عام والبيئة المستدامة خاصة.

وتوجد عدة متطلبات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة.

1- توافر الموارد البشرية المتخصصة.

2- وضع السياسة الاقتصادية الملائمة ونشر الوعي بأهمية الموارد بين افراد المجتمع.

3- التخطيط وتوافر البيانات والمعلومات والتكنولوجيا الملائمة.

4- ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والاقتصادية لسد الحاجات البشرية.

5- التنمية الاقتصادية الرشيدة الحفاظ على البيئة.

6- الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية والتعاون والتبادل المعرفي.

سابعا: أهمية التنمية المستدامة.

إنَّ التنمية المستدامة هي حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، ولضمان استمرارية الحياة الإنسانية، والتوزيع العادل للموارد والعيش الكريم للجيل القادم.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة في انها الوسيلة لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورًا كبيرًا في توزيع الموارد والإنتاج وحماية البيئة، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى التعليم، وتقليل نسبة الأمية، وتوافر رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق الأهداف والأولويات لابدَّ من توافر رؤية استراتيجية واضحة ومدروسة.

ثامنا: معوقات التنمية المستدامة.

توجد عدد من المعيقات التي تؤثر في عدم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وهي:-

1- الفقر: وهو الأساس لكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع سواء كانت في المجال الصحي او الاجتماعي والذي يسبب أزمات نفسية وأخلاقية، وبالتالي فإنَّ على المجتمعات الدولية والمحلية والوطنية أن تضع السياسات التنموية التي تقضي على هذه المشكلات بإيجاد فرص العمل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبشرية والتعليمية في المناطق الأكثر فقراً، والأشد تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية والفقر.

2- تراكم الديون: إنَّ مسألة الديون، فضلًا عن الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر، والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل، والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات، حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3- الحروب وانعدام الاستقرار وغياب الأمن: تؤثر الحروب بشكل كبير على البيئة وسلامتها، وعليه تَمَّ وضع العديد من التشريعات والقوانين والانظمة التي تحرم وتجرم تلوث البيئة، أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية، ومصادر المياه.

4- انعدام الموائمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية: أي أنَّ الزيادة في عدد السكان لم تكن رشيدة؛ ممَّا أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية، والخدمات الصحية والاجتماعية، فضلًا عن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج من أجل تلبية احتياجات النمو.

5- عدم الوفاء: إنَّ عدم وفاء الدول المتقدمة والمتسببة بشكل رئيسٍ في التدهور البيئي، بتقديم المساعدات التي تدخل في المخططات الإنمائية والتي وعدت بها الدول النامية.

9- نقص الخبرات الفنية وعدم توافر التقنيات الحديثة: نقص الخبرات الفنية وعدم توافر التقنيات الحديثة اللازمة لدى الدول التي تمكنها من الإيفاء في الالتزامات تجاه قضايا البيئة العالمية وفي مشاركة المجتمع الدولي في جهوده الرامية لوضع الحلول للتنمية المستدامة.

تاسعا:مؤشرات التنمية المستدامة.

إنَّ مؤشرات التنمية المستدامة تسهم في تقييم مدى تقدم الوحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الامم المتحدة مع مراعاة ظروف كل ومقدار توافر البيانات والمعلومات.

وتتبع أهمية وجود هذه المؤشرات من الحاجة لأدوات يمكن عن طريقها قياس مدى تحقق الأهداف التي تَمَّ رسمها وتبنيها؛ لكي يتأكد القائمون على التخطيط أنهم يسيرون في الطريق الصحيح الذي رسموه في البداية. والمؤشرات تعرف بأنَّها: أدوات تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة .

وتكمن أهمية المؤشرات في أنَّها تحقق ما يلي:

- تساعد في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.
- تعدُّ أداة فاعلة للرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والمنظمات المجتمعية.
- تساعد في إجراء المقارنة لمعرفة الدول الأَغنى والأكثر تقدمًا والدول الأَفقر والأَقل تقدمًا لمقارنة الأَوضاع داخل حدود الدولة الواحدة وبين المناطق الجغرافية المحلية.
- تقويم الجهود المبذولة لتحقيق الأَهداف المرسومة.
- تحديد مدى الالتزام بالاطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير الخطط بشكل سريع أم بطيء على أرض الواقع والاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.
- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأَهداف المنشودة.

الشكل (5)

مؤشرات التنمية المستدامة

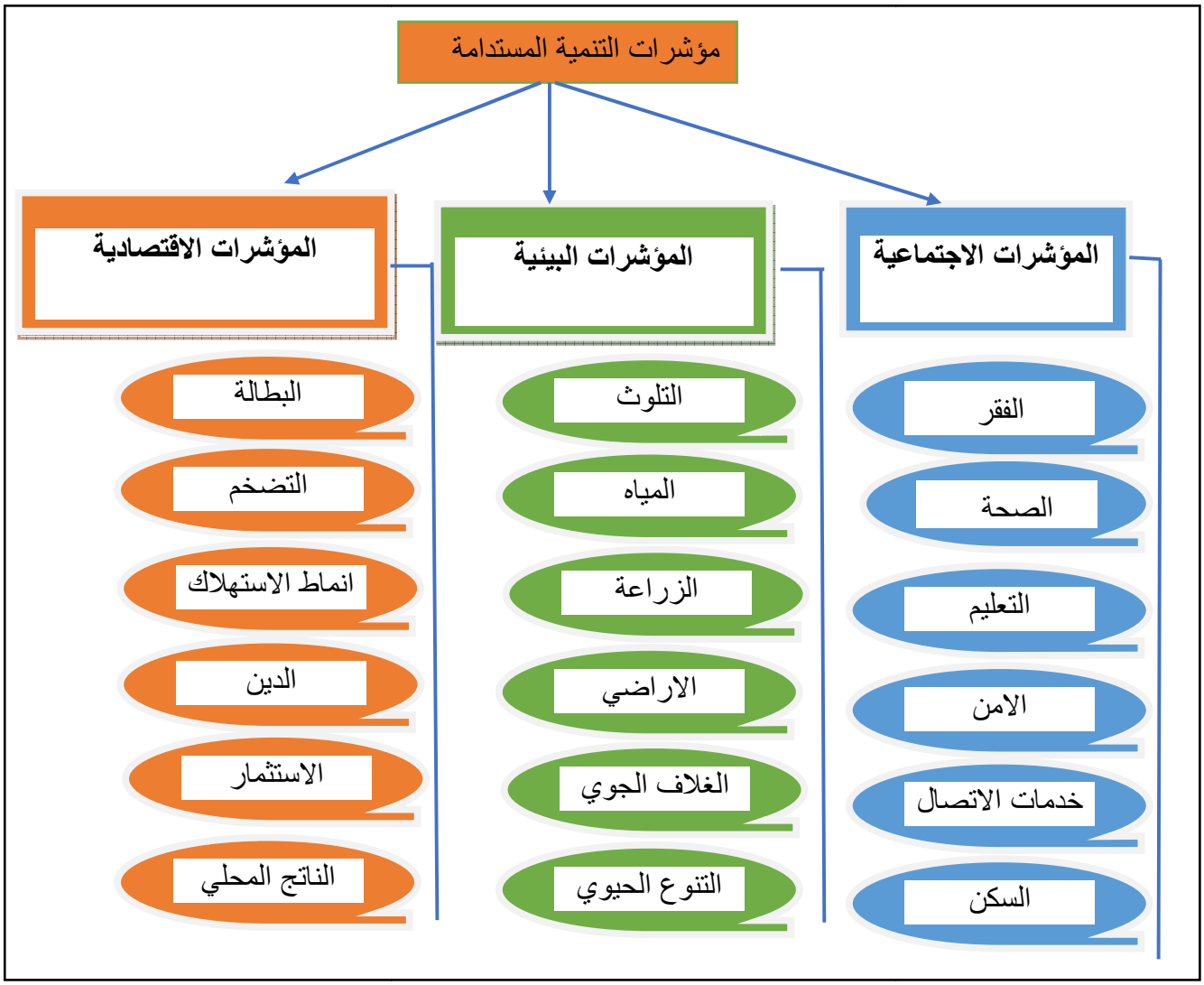

تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا التنموية والبيئية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، فضلًا عن حماية وإدارة الأنظمة البيئية بحكمة وعقلانية، ولابدَّ من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الوعي العالمي والمحلي ودراسة قضايا التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومواجهة التحديات والمتطلبات.

الفصل الرابع

دور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

إنَّ ما تشهده دنيا الأعمال من تغيرات وتطورات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية أدَّت إلى تغير جوهري في أداء الوحدات الاقتصادية وأهدافها ومسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة والعاملين، فضلًا عن مسؤولياتها الرئيسة. وفي هذا المبحث سنتطرق الى مسؤولية الوحدة الاقتصادية لتحقيق الاستدامة ودور كلٍّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الأسباب الموجبةلاعتماد الوحدات الاقتصادية على التدقيق الاجتماعي والبيئي.

تتبنَّى الوحدات الاقتصادية القيام بإجراء التدقيق البيئي والاجتماعي لأسباب مختلفة،وتشمل:-

1-أسباب تنظيمية:

تعدُّ مخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح وأيّ تكاليف التي يتعين على الوحدة الاقتصادية تحملها عوامل رئيسة تحفز الإدارة على التعاقد مع مدققي الحسابات لتدقيق الإفصاحات الاجتماعية والبيئية.

فضلا عن ذلك فهناك أيضًا سلسلة محتملة من الآثار المالية إذا لم يتم تدقيق القضايا الاجتماعية والبيئية، وان عدم الامتثال لهذه القوانين قد يؤثر بشكل جوهري على بيانات الوحدة.

2- أسباب اجتماعية:

وهي أحد الأسباب الحيوية لإجراء التدقيق الاجتماعي والبيئي لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. ويقوم المدققون بإجراء تدقيق اجتماعي وبيئي ليس فقط للوفاء بالمتطلبات التنظيمية، وإنَّما لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصلحة في الوحدة.

و يوافر التدقيق الاجتماعي معلومات وضمانات مفيدة التي تمكن المديرين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية التي ترعاها الوحدة كالمسؤولية الاجتماعية، ويوضَّح إجراء التدقيق الاجتماعي للمستهلكين قيمة الوحدة وجودة منتجاتها أو خدمتها المقدمة.

أما من جانب موظفين الوحدات الاقتصادية، يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في اختيار الإجراءات الاجتماعية من قبل مدققي الحسابات عند التخطيط للتدقيق الاجتماعي لتحسين الاستيعاب الداخلي بين إدارة الوحدات والموظفين.

وان التدقيق البيئي هو وسيلة للإشراف وتقويم بيئة الوحدة وبناء مجموعة من مؤشرات التقييم البيئي الفاعلة، وله أهمية كبيرة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية.

ومع تزايد التلوث البيئي والزيادة في المخاطر البيئية فإنَّ الضوابط التنظيمية تحتاج إلى أداة إدارية فاعلة لمنع التلوث ولجعل برامج مكافحة التلوث أكثر فاعلية من حيث التكلفة، وإنَّ التدقيق البيئي هو أسلوب يتم تقديمه لدمج المصالح البيئية بحيث يمكن أن يكونا داعمين لبعضهما البعض والوفاء بمسؤولياتهم تجاه بيئة أفضل.

لذلك يعدُّ لتدقيق البيئي هو أداة إدارية تشتمل على تقييم منهجي موثق ودوري وموضوعي لمدى جودة أداء أنظمة الإدارة بهدف منع النفايات والحد منها وتقييم المتطلبات التنظيمية والامتثال لها وتسهيل التحكم في الممارسات البيئية.

وعلى وفق التدقيق الاجتماعي والبيئي، تستفيد الدولة منهما لتحديد وصياغة السياسات الاجتماعية للوحدة. يمكن لهذه العملية زيادة مصداقية الوحدة الخارجية.

لهذه الأسباب، يعتقد الباحثون أنَّ الوحدات التي تعتمد على عمليات التدقيق الاجتماعي والبيئي قد تحصل على أقصى فائدة من عملية التدقيق.

واستنادًا للاتجاه العالمي، تهتم جميع الدول بشكل متزايد بحماية البيئة والتنمية المستدامة. إنَّ أحد أهداف التنمية المستدامة هو "ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية"للقطاع العام في بعض البلدان حول العالم وأنَّ هذا نشاط لا غنى عنه للعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للإنفاق البيئي ولتحقيق هدف التنمية المستدامة وذلك من أجل تحسين الجودة البيئية والرفاهية الاجتماعية وسياسة وإدارة وتشغيل أنشطة البيئة.

ثانيا: مسؤولية الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

تعدَّ التنمية المستدامة عملية مخططة وهادفة ورؤية شاملة للعالم وتسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وبلورة الأهداف برؤية مستقبلية، ولأجل تحقيق التنمية والحفاظ على الأجيال المتعاقبة ضرورة إيجاد روافد او وسيلة للتأكد من الالتزام بمتطلباتها، وانَّ تحقيق التنمية المستدامة كغاية في حدَّ ذاتها يستوجب على الوحدة القيام ببعض المسؤوليات وهي:-

1- ضرورة وجود استراتيجيات وسياسات بيئية.

2- العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

3- إعادة تدوير واستخدام الموارد والتقليل من التلوث.

4- نشر الوعي البيئي بين العاملين في الوحدة وزبائنها والمستفيدين والمجتمع.

وعلى الوحدات الاقتصادية التركيز على صورتها وأدائها الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية، عن طريق المشاركة بنشاط في الإدارة البيئية والحماية للتأكد من أنَّ الوحدة لديها بيئة داخلية وخارجية جيدة وضمان التنمية المستدامة لإدارة الوحدة، بخلاف ذلك قد يعدُّ الأمر تحديًا للوحدة ويزيد من مخاطر التكلفة.

وكنوع من الإدارة الداخلية على الوحدة أن تشرف على مشكلاتها البيئية الصريحة وتقويمها، ممَّا يمكنها من تحقيق التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة البيئية.

وفي ظلَّ هذه التطورات والقلق المتنامي سارع الضمير العالمي إلى البحث عن الحلول الكفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي يشهده العالم، وذلك على وفق تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية التي تسعى الى إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المستدامة يقوم على التوفيق بين التنمية والبيئة والمجتمع.

فأصبحت الوحدات الاقتصادية اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامَة والتي تشمل جوانب اجتماعية وبيئية واقتصادية وأخلاقية.

ثالثا: دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.

يعدُّ التدقيق الاجتماعي نوع من أنواع التدقيق وله أهمية بالغة وكبيرة لاهتمامه وتركيزه على الموارد البشرية من العاملين في الوحدة الاقتصادية او المجتمع بشكل عام؛ ونظرًا للدور الكبير الذي يتمتع به الجانب الاجتماعي في رفع أداء الوحدة الاقتصادية والضغوط المتزايدة على هذه الوحدات للمشاركة في تعزيز الرفاهية للمجتمع.

وانَّ التدقيق الاجتماعي مفهوم متغير ودائم التطور وهوَ مرتبط بشكل اساسٍ بالتنمية المستدامة إذ يوجب على الوحدات الاقتصادية الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنميةِ الاقتصادية والاجتماعية والعمل في إطار الشفافية والمحاسبة ومراعاة اخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين ومحاربة الفساد، فضلًا عن تحقيق اهداف الوحدة. وان المتطلبات والمؤشرات اللازمة للتدقيق الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة عند التنفيذ من الوحدات الاقتصادية تتمثل بالآتي.

1- الالتزامات المترتبة على الوحدات الاقتصادية في تنفيذ التدقيق الاجتماعي.

إنَّ التدقيق الاجتماعي قد ظهر نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة الأمر الذي أدىَّ ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية للقيام به.

وتتعدَّى مسؤوليات الوحدات الاقتصادية في الأعمال الخيرية عن طريق آليات فاعلة للتصديِ للتحديات الاجتماعية ومحاولة ايجاد الحلول لها على وفق الدعم والمساندة من ادارتها العليا ومجالس ادارتها وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء كان ذلك على المستوى المحلي أَو العالمي.

وإنَّ قيام الوحدات الاقتصادية بدورها تجاه التدقيق الاجتماعي يضمن لها مشاركة جميع أَفراد المجتمع في تحقيق أهدافها ورسالتها التنموية.

2- أهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية: توجد أَربعة مؤشرات أساسية للتدقيق الاجتماعي.

أ- مؤشر الأَداء الاجتماعي للعاملين بالوحدة: ويشمل جميع تكاليف الأَداء ما عدا الأَجر الاساس الذي تقدّمهُ الوحدة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية او نوع وطبيعة أعمالهم. وتقوم الوحدة بالالتزام وتوافر كافة العوامل اللازمة لإيجاد حالة الولاء وانتماء العاملين لها على وفق

الاهتمام بحالتهم الصحيةِ، والتدريب وتحسين وضعهم الثقافي والتعليمي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

ب-مؤشر الأّداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل هذا المؤشر تكاليف الأَداء الاجتماعي كافة لحماية افراد المجتمع والمحيط الذي تعمل به الوحدة داخل نطاقها الجغرافي ودفع الاضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وتشمل هذه تكاليف حماية تلوث البيئة والهواء والزراعة وتلوث المياه وما الى ذلك.

ت-مؤشر الأَداء الاجتماعي للمجتمع: ويشمل تكاليف الأَداء كافة التي تهدف وتسهم به الوحدة لخدمة المجتمع والتي تشتمل على التبرعات والمساهمات للوحدات التعليمية والثقافية والخيرية والرياضية والتكاليف التي تسهم بها في التعليم والتدريب الاجتماعي والتوعية المجتمعية.

ث-مؤشر الأَداء الاجتماعي لتطوير الأداء: ويشمل كافة تكاليف الأَداء التي تصب في خدمة الزبائن وهي تكاليف الرقابة على جودة الأَداء وتكاليف البحث والتطويرِ وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات الأخرى لتحقيق الرضا للزبون.

وإنَّ تأثير التدقيق الاجتماعي يأتي من حيث تبنِّي الوحدة للالتزام الاجتماعي في رسالتها ورؤيتها الاستراتيجية وهو يعد الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في تحديد السياسة البيئية للوحدة والإطار العام الذي يتم عن طريقه استنباط الأهداف البيئية وتحويلها إلى خططٍ عملية.

وانَّ التوافق بين استدامة الوحدات والتدقيق الاجتماعي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للوحدة.

رابعا: دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

يكمن دور التدقيق البيئي نتيجة الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية من مختلف الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصالح لغرض تحقيق التنمية المستدامة، كمحور أساسٍ وذي أهمية بالغة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق الآتي:-

1- دور التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي المستدام.

وهو التحقق من مدى كفاءة الإدارة البيئية وفاعليتها والتي تعمل على الحد من التلوث البيئي الذي تسبب الوحدات الاقتصادية.وانَّتحقيق الاستدامة للوحدة عن طريق قيام المدقق باستخدام الأساليب الفنية الملائمة لفحص جميع الجوانب التشغيلية والمالية والاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأنشطتها.

وانَّالتدقيق البيئي يستخدم كوسيلة لتقديم التوكيد للإدارة العليا، وتقليل من حالات عدم التأكد لذلك فقد طورت الكثير من الوحدات برامج للتدقيق البيئي، للقيام بالتحسين المستمر في الإدارة البيئية.

2- دور التدقيق البيئي في تعزيز المساءلة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق الآتي:

أ- يسهم التدقيق البيئي في تحديد نقاط الضعف في وقت مبكر في اي مرحلة من مراحل تنفيذ الأنشطة في الوحدة وإجراء التحسينات اللازمة واتخاذ التدابير الوقائية وذلك لضمان الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية.

ب- الإسهام في عملية التخطيط البيئي يعدّه إحدى أهم استراتيجيات الإدارة البيئية، ولغرض حشد الطاقات البشرية من ذوي الكفاءة بالأمور البيئية؛ وذلك من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح بالانتفاع منها لأطول مدة زمنية ممكنة وتحقيقها لاستدامتها.

ت- توجيه اهتمام الوحدة نحو العمل على تطوير وتحسين أو تبني طرائق وأساليب ومعالجة عناصر التلوث، الهدف منها الحد من آثارها على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تتجاهلها حاليًا والتي تعدُّ من العناصر المؤثرة في تحديد الكلفة، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تحملتها والمتعلقة بالبيئة ومدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة والتي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة.

ث- الاسهام في اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة:- أنَّ التدقيق البيئي يوافر البيانات التي تعزز من المعلومات التي على أساسها تقوم الإدارة باتخاذ قرارتها ويعدُّ من أهم لآليات التي تسمح بتوجيه هذه المعلومات إلى الإدارة؛ وذلك لاستخدامها في عملية صياغة السياسات والبرامج التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

3- دور التدقيق البيئي في التحكم في المخاطر البيئية.

إنَّ دور التدقيق البيئي يتبلور في مدى مشاركته في إدارة المخاطر البيئية في الوحدة، وله دوره الرئيسِ في تقويم فاعلية العمليات وأجراء تحليل للأسباب الجوهرية الخاصة بكيفية وقوع التلوث وأسباب حدوثه، فضلًا عن الكشف المبكر عن أيّ مشكلات بيئية محتملة التي قد تعرقل السعي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يمكّن من اتخاذ إجراءات علاجية فورية لحلها والقيام بورش توعية أو تسهيل عمليا تتقويم المخاطر البيئية، وتخفيض المخاطر الناتجة عن عدم احترام القوانين والتشريعات البيئية.

4-دور التدقيق البيئي في تفعيل الحوكمة البيئية.

إنَّ الاهتمام المتزايد بالبيئة والتنمية المستدامة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أدَّى ذلك إلى توجه الأنظار إلى أهمية تكاتف الجهود الأكاديمية والمهنية من أجل وضع نظام متكامل لمفهوم الحوكمة البيئية التي تعدُّ الأساس في التنمية المستدامة.

ويشير مفهوم الحوكمة البيئية إلى مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تتكفل بتمكين الضوابط والمعايير اللازمة للحفاظ على المكونات البيئية والتنمية المستدامة، والرقابة والتحكم في الاستراتيجيات والسياسات البيئية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة من مخاطر التلوث وتحسين في الأداء البيئي، بما يكفل حسن إدارة الشؤون البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع، وتحقيق ذلك على وفق تنظيم التشريعات واللوائح،وكذلك بما يضمن شفافية إفصاح تلك الوحدات عن حقيقة أدائها البيئي وما تسببت به أنشطتها من أضرار للبيئة والتنمية المستدامة والمجتمع.

ويعدُّ التدقيق البيئي أحد أدوات التنمية المستدامة وخطوة حاسمة ومهمة للترابط بين ابعاد التنمية لتصبح مفيدة ومثمرة للوحدة وذلك على وفق عملية إدارة الاستدامة وتحليل المسائل والقضايا البيئية الخاصة بالوحدة.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة الى التوازن المتساوي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مع ضرورة تفعيل نظام الإدارة البيئية،انَّ التدقيق البيئي هو الأداة الرئيسة لتقييم أداء نظام الإدارة البيئية في الوحدات الاقتصادية والآلية الداعمة لمفهوم التنمية المستدامة.

ويهدف التدقيق البيئي إلى تحسين كفاءة وفاعلية التعاون وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، على وفق المعرفة، والترويج المستمر لأنشطة التدقيق، ووضع مبادئ توجيهية، ومواد أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا: التدقيق الاجتماعي لتحسين الأداء الاجتماعي.

يعدُّ التدقيق الاجتماعي من أهم المفاهيم التي تعكس مدى الجودة الاجتماعية وهو ينقسم إلى مفهومين:-

1- التدقيق الاجتماعي وهو عبارة عن تحليل و تدقيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية أي (الأفراد)، وان الجانب البشري أصبح يعكس أداء الوحدة الاقتصادية من الناحية الاجتماعية؛ وذلك لأَنَّ أعمال الأفراد يؤثر على مستوى أداء الوحدة .

فالتدقيق الاجتماعي يهتم بتدقيق البرامج الاجتماعية مثل التدريب والخطط المقررة من طرف الوحدة إذ يقوم المدقق بالتأكد من صحة تطبيق الإجراءات ومعدل نجاح تلك الخطة مقارنة مع الأهداف الموضوعة، ويقوم أيضًا بتدقيق الحوافز والترقية والأجور وظروف العمل؛ لأنَّ بعض الوحدات تتهاون في مجال تحفيز أفرادها رغم ارتفاع قدراتهم على العمل.

ويعمل التدقيق الاجتماعي على تقويم مدى قدرة الوحدة في التحكم بالجانب البشري مثل تدقيق العلاقات الاجتماعية والفردية والأحداث المرتبطة بالحوادث و الغيابات، بمعنى آخر أَنَّ التدقيق الاجتماعي هو عبارة عن عملية منظمة تتم بفحص الجوانب المختلفة المتعلقة بالموارد البشرية وانتهاؤه بتقديم تقرير يعكس الحالة الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارةالموارد البشرية من اجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية.

2- المفهوم الثاني للتدقيق الاجتماعي يتعلق بالمحيط الخارجي للوحدة أي تدقيق مدى اهتمام الوحدة بتحقيق رفاهية المجتمع ويتم ذلك على وفق نظرة ورأي المجتمع نحو الخدمات المقدمة من طرف الوحدة محل التدقيق ومدى ملائمتها لأفراد المجتمع.

وبمعنى آخر فإنَّ التدقيق الاجتماعي يعكس مدى تماشي الوحدة مع القيم الاخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب وتحقيق رضا الزبون.

سادسا: التدقيق البيئي لتحسين الأداء البيئي.

نظرًا لزيادة الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية والتي تسعى الوحدات الاقتصادية لتحقيقها والاستمرار في نشاطها وذلك على وفق تبني التدقيق البيئي الذي يسهم بدرجة كبيرة في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البيئية ويكسب الوحدة صورة حسنة ويحافظ على مكانتها في المجتمع.

وانَّ التدقيق البيئي هو أداة تعمل على التقويم الدوري لمدى كفاءة أداء الإدارة البيئية ومدى اهتمامها بحماية البيئة وذلك عن طريق الرقابة الإدارية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية.

وانَّ التدقيق البيئي له نفس مراحل عملية التدقيق والتي تبدأ بمرحلة التخطيط وتعيين مواقع التدقيق ومن ثمَّ جمع المعلومات من مصادرها الداخلية والخارجية وعند القيام بالتدقيق البيئي يركّز المدقق على الجوانب الآتية:-

- فحص النظام البيئي: ويتم ذلك عن طريق تدقيق عمليات الوحدة الاقتصادية والظروف المحيطة بها وتحليل جميع المعلومات الخاصة بالصيانة والنفايات وجميع التقارير المتعلقة بالبيئة والتلوث وأسبابه.

-فحص واختبار العمليات: حيث يقوم المدقق بتحديد جودة المواد وخصائصها والطرق المناسبة للتخزين و مدى احتوائها على المواد الكيميائية السامة والتي يمكن أن تسبب التلوث البيئي ويكون لها أثر سلبي على البيئة والأفراد بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل الأجل.

- تقويم إجراءات معالجة التلوث ومدى فاعليتها: إنَّ هذه الإجراءات تتطلب خبرة واسعة من المدقق لتحديد الأساليب والطرائق الواجب اعتمادها للسيطرة على التأثيرات السلبية على البيئة، مع ضرورة المعرفة بالحدود المقبولة للتلوث وفق المعايير العالمية

للجودة البيئية.

في سياق التدقيق البيئي، يجب أن يؤخذ في بنظر الاعتبار العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، والتقدم الاجتماعي.

ويوافر التدقيق البيئي تقييمًا منهجيًا وموضوعيًا للوحدة من حيث إدارتها والعمليات المصممة لحماية البيئة، وكذلك يوفق التوازن بين أنشطة الوحدة والبيئة.

ممَّا سبق يمكن القول إنَّ التدقيق البيئي له دور فاعل في تحسين الأداء البيئي وبالتالي تحقيق صورة ايجابية للوحدة وله انعكاس ايجابي على الأداء الاقتصادي؛ وذلك عن طريق جلب زبائن نتيجة للسمعة الحسنة للوحدة ورفع إيراداتها وخفض مستوى تكاليفها عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف فيها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

سابعا: دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

التدقيق الاجتماعي هو عملية التقويم والإبلاغ عن أداء الوحدة الاقتصادية في الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي يتوقعها أصحاب المصلحة.

وهو ذو فاعلية وحقيقة وذلك لتلبية احتياجات مسؤولي الوحدات الاقتصادية في ضمان توافر الرؤى حول مطابقة وحداتهم للمعايير الخارجية والداخلية.

وليظهر التدقيق البيئي كفحص منظم وموضوعي ودوري وموثق للممارسات البيئية والتعليمات والقوانين وتقويم لفاعلية الإدارة البيئية ويركز حول توقع المشكلات البيئية المستقبلية وتحديد المتطلبات وطرائق علاجها ويلعب دورا وقائيا في ظل عدم توافر الوعي والمسؤولية وتدهور الموارد الطبيعية وكما تستخدم تقاريره كأداة لتوافر المعلومات اللازمة للتنمية المستدامة.

وإنَّ التدقيق البيئي يجب أن يهتم بشكل أساس بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

وإنَّ المفاهيم البيئية اليوم اكتسحت جميع الأنشطة والدراسات، فبعدما كانت دراسة الجدوى الاقتصادية من الدراسات التي تركز عليها الوحدات الاقتصادية بهدف الوصول إلى مشاريع ذات كفاءة اقتصادية مع إهمال الجانب البيئي والاجتماعي، ومع حدوث المشكلات المعاصرة وتحديات العصر الحالي تطورت دراسات

الجدوى لتشمل كل من الجانبين الاجتماعي والبيئي وصولًا إلى وحدات اقتصادية مستدامة، تأخذ بعين الاعتبار ثلاثية التنمية المستدامة (الكفاءة الاقتصادية، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية)، وهذا في حالة الوحدات الجديدة والتوسعية أما المشروعات القائمة فيلزم وجود متابعة بيئية لها وفقًا للمعايير الحالية للتنمية المستدامة.

فالتدقيق البيئي يمكن الوحدات الاقتصادية في السيطرة من التلوث وتحسين صحة وسلامة منتجاتها والموارد الطبيعية ومن ثم يمكنها تحديد هدفها العام على أنَّه تحقيق التنمية المستدامة.

فضلا عن أنَّ الالتزامات المترتبة على الوحدات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة تكون عن طريق دمج الاهتمامات البيئية بالتدقيق الاجتماعي عن طريق:-

1-وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود في الوحدة للمحافظة على البيئة.

2- نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في الوحدة على وفق التواصل مع الجهات والوحدات الرسمية والجمعيات المختصة والحصول على الشهادات البيئية العالمية؛ وذلك من أجل رصد عملياتِ الوحدة ومطابقتها مع الشروط البيئية.

وانَّ نطاق التدقيق البيئي هو أهم اتجاه لتطوير النظام البيئي وتحسين آلية الترابط بين مجالاته المختلفة على وفق التدقيق البيئي للأداء وللأنشطة المالية وللامتثال البيئي وإجراء تقييم شامل للترابط بين المؤشرات المالية والبيئية ونظامًا حديثًا من المؤشرات المتوازنة، مع الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين المؤشرات المالية وغير المالية المختلفة،مما يسمح بتطوير نهج التنمية البيئية المستدامة.

ويوضح الربط بين كلَّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي بأنه على كل وحدة اقتصادية التي تُطبق أساليب وأدوات التدقيق الاجتماعي إن تحترم البيئة وتواجه التزاماتها البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية.

ويشتمل الهدف العام لأهداف التنمية المستدامة(2030) على تكامل ثلاثي الأبعاد للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبشكل يعزز من تطوير ودمج الجوانب الأساسية للحياة لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك عن طريق اتباع نهجًا أكثر شمولية ومرونة وتكاملًا على جميع المستويات واعتمد طرائق لتحفيز مشاركة المجتمع في عملية التنمية والمحافظة على البيئة.

ويتضح على وفق عرض التدقيق الاجتماعي و البيئي أن هناك علاقة ترابط وتكامل مع بعضها البعض و تعمل كلها كوحدة واحدة في تحقيق الأَداء والتنمية المستدامة، حيث إن التدقيق البيئي يعمل على خفض التكاليف عن طريق المحافظة على الموارد من النفاذ والقيام بالاستغلال الأمثل لها مع ضرورة خفض نسبة التلوث ويتجلى ذلك في عرض منتوجات بأسعار معقولة وذات جودة وبالتالي حماية الأفراد والمجتمع، وبذلك نكون بطريقة غير مباشرة قد حققنا الجودة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، وكلّ هذا يؤدي إلى جلب زبائن جدد بفضل سمعة الوحدة في السوق مما يحقق للوحدة إيرادات مالية تنعكس على أدائها الاقتصادي.

فالتدقيق الاجتماعي والبيئي للوحدات يمثل الطريقة التي ينبغي أَن تعمل بها الوحدات لدمج الاهتمامات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الوحدة والعمليات والأنشطة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أفضل الممارسات وأنها في نهاية الأمر تعدُّ من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية.

وبقدر ما يحقق تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي من فائدة للوحدة والمجتمع وللبيئة ونتيجة الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات وتكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة. وان الابعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية هي ابعاد متداخلة ومتكاملة واي تغير يطرأ على بعد منها ينعكس بصورة او بأخرى على الابعاد الأخرى.

ان التنمية المستدامة تعبر عن التكامل والتوازن بين أبعادها وان اعمال تدقيق الأداء المستدام تختلف بشكل كبير مع اختلاف نطاق التدقيق أعمال تدقيق الأداء المستدام تختلف بشكل كبير مع اختلاف نطاق التدقيق عندما يركز تدقيق الأداء المستدام على عمل الوحدة الاقتصادية يركز على كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل (المياة والطاقة) اما اذا كانت التدقيق على الهيئات العاملة ضمن الحدود التنظيمية او الإقليمية فسوف يركز التدقيق على برامج وسياسا الاستدامة بما في ذلك الأساليب الواجب اتباعها في سبيل اخذ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية اتخاذ القرار.يؤثر التدقيق الاجتماعي والبيئي في الوحدة على أدائها وسلوكها والتأثير على سياتها المستقبلية ويمكنها من التقرير عن أدائها وإنجازاتها

الاجتماعية والبيئية بطريقة مبينة على اثباتات بما يسمح للمولين للوحدة ومقرضيها وجمهورها للحكم على ما اذا كانت الوحدة حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والبيئية والثقافية

الفصل الخامس

إسهام

التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: إسهامات الديوان في تحقيق التنمية المستدامة.

أصدر ديون الرقابة المالية الاتحادية ملخصًا في مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى قانون التقرير النهائي في 2018 والمنشور على موقع الديوان والمقدم الى أجهزة الرقابة العليا.

هدف التقرير الى استعراض الجهود الطوعية التي تقوم بها الحكومة العراقية في المجال، فضلًا عن تقويم جاهزيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد عن طريق تدقيق الالتزام والخطط والاستراتيجيات وتقييم المؤشرات المستخدمة.

وهدف التقرير أيضًا الى إرساء استراتيجية ورؤية ورسالة ديوان الرقابة المالية الاتحادي (2018-2022) في انجاز أعماله الرقابية على وفق معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية لتقديم مساهمات قيمة في بناء وحدات فاعلة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة وإحداث فارق في حياة المواطنين؛ وذلك عن طريق خطة تدقيق الخطوات والإجراءات.

ثانيا: نطاق تدقيق التقرير.

يشمل نطاق تدقيق التقرير الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي على 10 نقاط تمثلت بالآتي:-

1- تدقيق الإجراءات والخطوات التي أخذها العراق في الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.

2- التحقيق من جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة منها التركيز على الحدّ من الفقر وهنا ما يرتبط بالتدقيق الاجتماعي.

3- تدقيق الاستراتيجية الوطنية للتخفي من الفقر.

4- تدقيق خطة التنمية الوطنية للعراق 2018-2022.

وتمّ اتباع نموذج الخطوات السبع الصادر كدليل عمل الذي أوصت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا المالية والمحاسبية(INTOSAI)، وهي وحدة مستقلة غير حكومية وذات سيادة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة تتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

تمثلت الخطوات بالآتي:-

أ- الالتزام السياسي.

ب- اقامة المؤتمرات.

ت- تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

ث- تشكيل المرافق التخصصية.

ج- تشكيل خلية متابعة نتائج التقارير الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ح- لجان التنمية المستدامة في المحافظات.

خ- إصدار الخطط الاستراتيجية الوطنية.

****

5- نشر الوعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

6- المسؤولية عن الموارد والمساءلة.

7- إعداد وتنفيذ الأهداف.

8- برنامج القياس والمراقبة.

9- الخطط الأساسية والمؤشرات.

10- ترتيبات الإبلاغ والمراقبة.

11-

ثالثا: التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة2019.

تَمَّ اعداد التقرير من لجنة من الخبراء في مجال الاختصاص، وهو يعدُّ التقرير الأول الصادر من وزارة التخطيط في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق اتبع التقرير النهج التشاركي بين مجموعة من المسؤولين والخبراء تقودهم وزارة التخطيط التي تولت عملية اعداد التقرير واشراك مختلف الوزارات والقطاعات ذات العلاقة. والآتي بعض تكييف الأهداف الواردة في التقرير: -

أ- التخفيف من الفقر وتتضمن: -

1- دخل أعلى ومستدام.

2- تحسين الوضع الصحي.

3- تحسين تعليم الفقراء.

4- سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.

5- حماية اجتماعية شاملة.

ب- التنمية البشرية والاجتماعية وتتضمن: -

1- التعليم.

2- الصحة والشباب.

3- تنمية اجتماعية.

ت- الاستدامة البيئية وتضم: -

1- حماية نوعية الهواء وتحسينه.

2- حماية نوعية المياه وتحسينها.

3- الحد من تدهور الأَراضي ومكافحة التصحر.

4- تطوير منظومة إدارة المخلفات وتحسينها.

5- الحد من التلوث الاشعاع.

رابعا: معايير التدقيق الدولي والاستدامة.

توجد عدد من المعايير محددة لقياس الأداء ونصوص تشريعية للقياس عن تقرير عن نتائج الأداء المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة:-

1) بيان الممارسات (1010) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وتحت عنوان مراعاه الأمور البيئية (كاحد الابعاد للتنمية المستدامة) عند ممارسة التدقيق وتناول اهم الارشادات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية:-

- إرشادات تطبيق معيار التدقيق الدولي(250) مراعاه القوانيين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية.
- إرشادات معيار تطبيق التدقيق الدولي(580) الافادات المكتوبة ومطالبة الإدارة بإقرارات حول القضايا البيئية.
- إرشادات معيار تطبيق التدقيق الدولي (620) استعمال عمل وخبير المدقق في استشارة والاستفادة من الخبراء في المجال البيئي.

2) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبية (الانتوساي).

تعكس المعايير الصادرة عن الانتوساي افضل الممارسات المتفق عليها عموما والتي تطبيق على العمليات الرقابية الخارجية المستقلة فضلا عن رقابة الأنشطة المتعلقة بإبعاد الاستدامة ومن ابرز المعايير ما ياتي:-

- المعيار الدولي (3100) تأسيس رقابة أداء الاستدامة وارشادات عليا تأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ رقابة الأداء وذكر مجموعة من الاعتبارات التي يجب تنفيذها من اجل تقديم رقابة أداء مستدام.
- المعيار الدولي(5110) تنفيذ العمليات الرقابية على الأنشطة ذات المنظور البيئي فهم طبيعة الرقابية البيئية.
- المعيار الدولي (5130) التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.

تناول المعيار أربعة أجزاء تضمن الجزء الأول على الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وابعادها اما الجزء الثاني فتناول كيف ان الحكومات في العالم تقوم بوضع استراتيجيات واهداف لتحقيق التنمية المستدامة وكيف تستطيع الأجهزة العليا من اتمام ذلك اما الجزء الثالث تناول كيفية تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على البرامج والسياسات والدور الذي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة ان تؤديه في التحقق من حسن التطبيق اما

الجزء الرابع والأخير فقد تنال الخطوات التي تساعد الاجهزة العليا للرقابة والتي يمكن اتباعها من اجل تمكينها في تنفيذ اعمال رقابية بخصوص التنمية المستدامة.

- **الاطار المقترح**

أولا: إطار مقترح لتحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

يمثل الإطار المقترح لتحقيق اسهامات دور التدقيق الاجتماعي والبيئي من أَجل الوصول الى تحقيق المتطلبات اللازمة للتنمية المستدامة ويتكون الإطار المقترح من جانبين الجانب الأول يتضمن تحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في حين يتضمن الجانب الثاني إسهامات التكامل في تحقيق التنمية المستدامة.

الجانب الأول: التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي

الشكل (6) يوضّح التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.

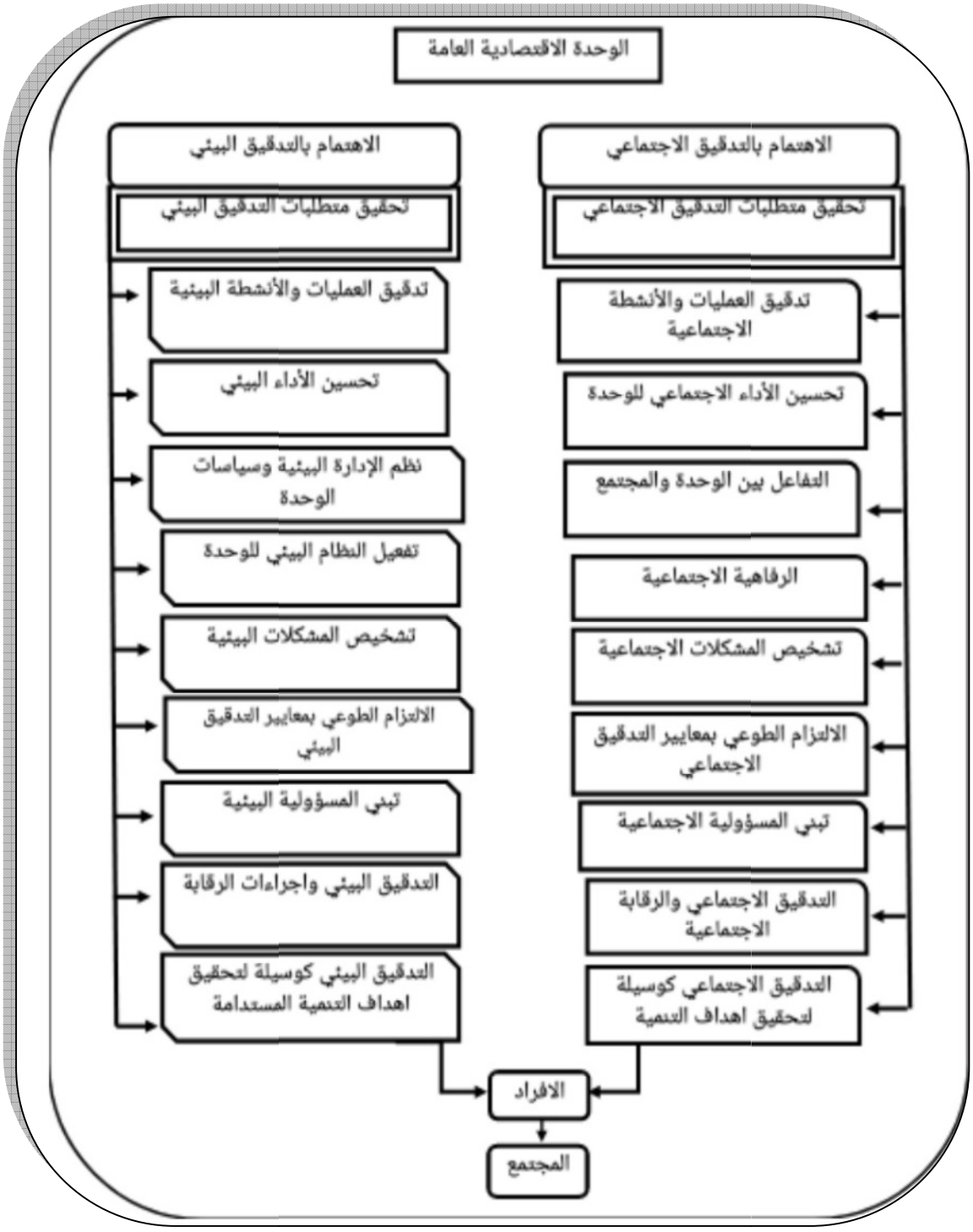

ويمكن توضيح متطلبات هذين النوعين وفقاً للإطار المقترح وكالآتي: -

أولا: متطلبات التدقيق الاجتماعي.

1- التأكد من تدقيق الوحدة الاقتصادية للعمليات والأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.
2- التأكد من نتائج العمليات والأنشطة الاجتماعية وإيصالها إلى إدارة الوحدة لتسهيل العمليات الخاصة بإجراءات تحسين الأداء الاجتماعي للوحدة.
3- التأكد من تفاعل الوحدة مع المجتمع والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لتحقيق مجالات الأداء الاجتماعي.
4- التحقق من توافر مقومات الرفاهية الاجتماعية لكل من العاملين والمجتمع المحيط والمساواة بينهم.
5- تحديد دور التدقيق الاجتماعي في التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية وتحديد المخاطر.
6- ضرورة الاهتمام بمعايير الأداء الاجتماعي لتوافر البيانات والمعلومات المرتبطة بالنشاط الاجتماعي.
7- تشجيع الوحدة على تبني المسؤولية الاجتماعية باحترام حقوق العاملين والمساهمة في التنمية المجتمعية والاعمال الإنسانية.
8- التأكد من توافر الاستقرار الاجتماعي ومبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بعدِّهِ جوهرة المسؤولية الاجتماعية.
9- تفعيل دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق الهداف ومتطلبات التنمية المستدامة للوحدة.

ثانيا: متطلبات التدقيق البيئي.

1- التأكد من تدقيق الوحدة للعمليات والأنشطة البيئية.
2- التأكد من نتائج العمليات والأنشطة البيئية وايصالها الى إدارة الوحدة لتسهيل العمليات الخاصة بإجراءات التحسين البيئي.
3- تحديد دور التدقيق البيئي عن طريق تحقيق التوافق بين سياسات الوحدة والإدارة البيئية.
4- الاهتمام بالتدقيق البيئي عن طريق الاهتمام براي المدقق حول النظام البيئي.
5- تحديد دور التدقيق البيئي في تقويم المخاطر ومعالجة المشكلات البيئية وحالات التلوث.
6- الاهتمام بمعايير التدقيق البيئي لتوافر البيانات والمعلومات المرتبطة بالنشاط البيئي للوحدة.

7- تحديد دور البرامج والسياسات والأنظمة البيئية في تحقيق فاعلية التدقيق البيئي.

8- تفعيل دور التدقيق البيئي والمسؤولية البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للوحدة.

الجانب الثاني: اسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الشكل الآتي يوضّح إسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقي متطلبات لتنمية المستدامة.

الشكل(7)

إسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة

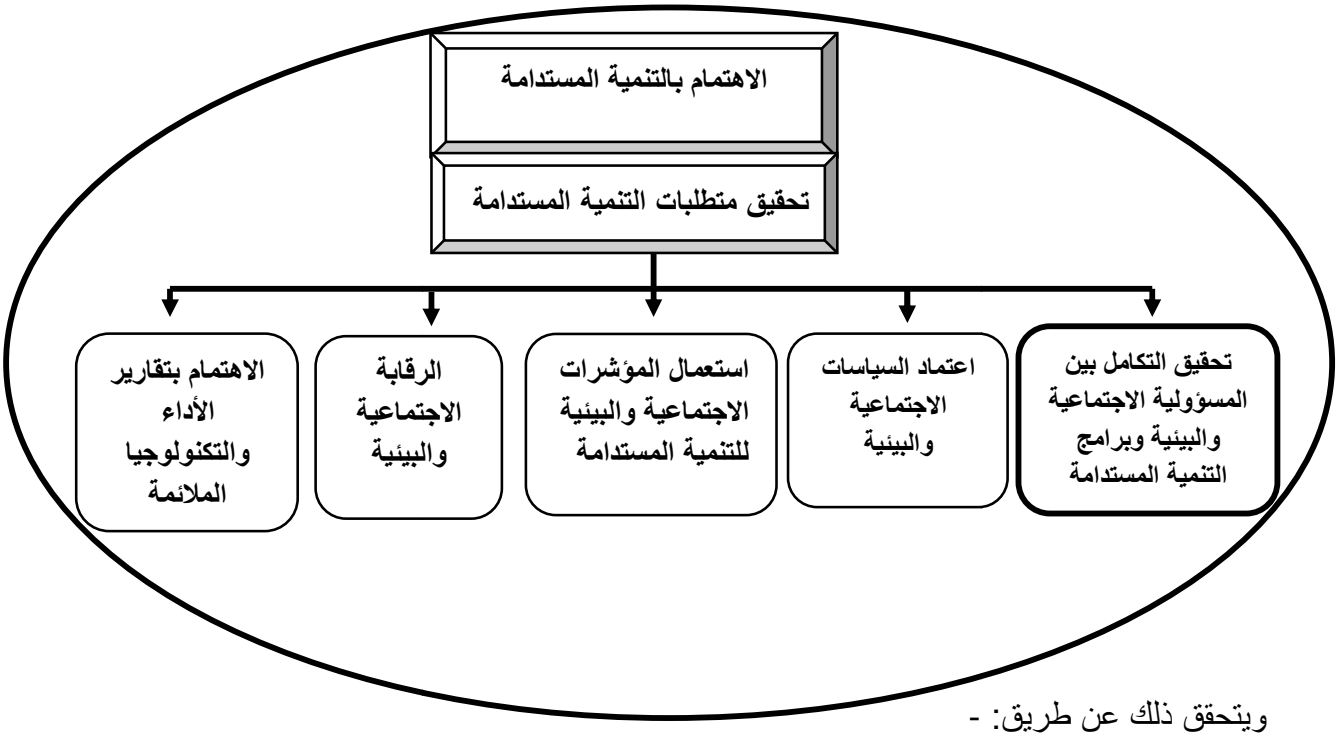

ويتحقق ذلك عن طريق: -

1- التكامل بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الوحدة؛ لتحقيق مشاركة أفراد المجتمع فيا عداد وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

2- الاهتمام بالتنمية المستدامة وذلك على وفق العمل على زيادة الوعي الاجتماعي والبيئي ودرجة الالتزام بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية والتعاون بين المجتمع والوحدة.

3- ضرورة الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية البيئية لتحقيق الاستدامة والتوازن بين أبعادها.

4- التأكيد على وجود الرقابة الاجتماعية والبيئية؛ الفاعلة والتخطيط الاجتماعي والبيئي؛ للحصول على معلومات ذات طابع اجتماعي وبيئي مفصّلة تحقق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد.

5- تفعيل دور التقارير الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة على وفق إدخال التكنولوجيا الحديثة والملائمة من الوحدة؛ لتحقيق التنمية المستدامة والى أيّ مدى تَمَّ تطبيقه.

ثانيا: الإجراءات والأنشطة والخطوات:

توجد عدد من الاجراءات والخطوات للقيام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي:-

- **التدقيق الاجتماعي وذلك عن طريق الاتي:-**

أ- الأنشطة والبرامج الاجتماعية الداخلية والأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعاملين.

الاهداف

- مدى مساهمة الوحدة في تنمية الموارد البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- مدى فاعلية الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاجتماعية للعاملين.

الإجراءات

- التأكد من الجوانب المالية للأنشطة الاجتماعية تمت وفق القوانين والأنظمة والتعليمات
- التأكد من قيام الوحدة بتدرب العاملين.
- التأكد من توافر خدمات النقل للعاملين.
- التأكد من اهتمام الوحدة بتوافر خدمات الإسكان للعاملين.
- التأكد من اهتمام الوحدة بتوافر الرعاية الصحية.
- التأكد من الخدمات الغذائية.
- الخدمات الاجتماعية والرياضية.
- العدالة في توزيع الرواتب والكفاءات الترقيات.
- اهتمام الوحدة استمرار العمل والحد من البطالة.
- اسهامات الوحد من الاعانات وسلف الزواج.

- التأكد من قيام الوحدة بالتامين ومستويات الانفاق.

ب-الأنشطة والبرامج الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي.

الأهداف

- مدى مساهمة الوحدة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- مدى مساهمة في تطوير صافي الدخل.

الإجراءات

- التأكد من اهداف الوحدة الاقتصادية على وفق القانون الخاص بها والنظام الداخلي ومدى تحقيقها لأهدافها.
- كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح.
- تدقيق الانتاج والإنتاجية.

أ- **الأنشطة والبرامج الاجتماعية الخارجية**

الاهداف

- مدى مساهمة الوحدة في تحسين خدمة الإنتاج وتوافر الحاجات الأساسية وحماية الزبون.
- مدى كفاءة وفاعلية في تحقيق أهداف الأداء الاجتماعي وتطويره.

الإجراءات

التأكد من نوعية المنتوج عن طريق :-

- مقارنة مواصفات الجودة الفعلية مع القياسية وتحديد الانحرافات.
- التأكد من نوعية الخدمة ومدى توافر الأجهزة والمعدات والإمكانات البشرية.
- تطوير الإنتاج والخدمة المقدمة.
- البحث والتطوير.

ب-الأنشطة والبرامج الاجتماعية الخاصة بالبيئة والمجتمع.

الأهداف

- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في حماية البيئة من مسببات التلوث.
- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحسين الشكل الجمالي للبيئة.
- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقديم الخدمات العامة للمجتمع.

الإجراءات

- مدى ملائمة موقع الوحدة الاقتصادية والحصول على الموفقات الأصولية والقرب والبعد من التجمعات السكنية.
- التأكد من قيام الوحدة الاقتصادية بتوافر شروط الحماية البيئية عن طريق:-

(الأجهزة والمعدات لمنع التلوث ، الحصول على شهادة بصلاحية تلك المعدات، التحقق من السياسات والقوانين والأنظمة البيئية ومدى كفاءتها، التأكد من استخدام الموارد البشرية والمالية لتحقيق هدف حماية البيئة بكفاءة وفاعلية واقتصادية).

- التأكد من إجراءات الوحدة في الرقابة والسيطرة على التلوث البيئي عن طريق:-

مقارنة المستويات الفعلية مع القياسية لتلوث وتحديد الاحراف وأسبابه، دراسة وتدقيق التقارير الداخلية للأداء البيئي الاطلاع على تقارير خبراء البيئة، التأكد من السيطرة والتخلص من النفايات على وفق التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف حصر نوعيات النفايات وطرق تجميعها).

- التأكد من وجود المعلومات البيئية في الوحدة يتضمن تسجيل الكميات الفعلية للنفيات الخطيرة والخواص البيئية للمنتجات
- التأكد من إجراءات الوحدة واهتماماتها بالصحة والسلامة المهنية عن طريق :-

(تدقيق الضوابط والتعليمات الخاصة بضمان صحة وسلامة العاملين، التحقق من سلامة المواقع من الناحية البيئية ونتائج الفحوصات الطبية للعاملين، التحقق من وجود معدات الوقاية الشخصية العاملين، التحقق من صلاحية الأجهزة والمعدات).

- التأكد من سلامة المنتج النهائي من التلوث عن طريق:-
  - الحصول على الشهادة الصحية ودليل السيطرة النوعية.
  - الفحوصات المختبرية بموجب المواصفات القياسية.
- التأكد من دور الوحدة واهتمامها في تحسين الشكل الإجمالي للبيئة المحيطة عن طريق:-

- الشكل الإجمالي للبيئية من المقارنة بالمخطط والسنوات.
- التأكد من مساهمة الوحدة في تقديم الخدمات قي مجال تجهيز المستلزمات الأساسية الضرورية (المستشفيات الطرق، المدارس، رياض الأطفال).

- التأكد من ان الوحدة ساعدت بتطوريها اقتصاديا.
- التأكد من مساهمة الوحدة في خدمة المجتمع عن طريق برامج ونشاطات محو الأمية والقضاء على البطالة ومنع الجريمة وتدعيم برامج مكافحة الأوبئة والأمراض.
- التأكد من مساهمة الوحدة في زيادة الانتاج المحلي بشكل عام وذلك عن طريق مؤشرات الإنتاج.
- التأكد من مساهمة الوحدة بتقديم الدعم المالي للمنظمات والجمعيات الخيرية.
- التأكد من مساهمة الوحدة في خلق الوعي الاجتماعي (الصحي/ والثقافي، السلوك الأخلاقي).
- التأكد من مساهمة الوحدة في نقل وتطبيق التكنولوجيا.
- تدقيق كافة الجوانب المالية للأنشطة البيئية عن طريق فحص السجلات والمستندات والبرامج والأنشطة البيئي والتحقق من صحتها وتنفذ النشاطات طبقا للقوانين والأنظمة والصلاحيات.

❖ **التدقيق البيئي وذلك عن طريق الآتي :-**

أ- ملائمة الوحدة الاقتصادية للموافقات الأصولية.

ب-توافر شروط حماية البيئة والأجهزة والمعدات لمنع التلوث.

ت-الرقابة والسيطرة على التلوث البيئي.

ث-السيطرة على النفايات اجراءات التخلص منها.

ج- نظام المعلومات البيئي تسجيل الكميات الفعلية للنفايات الخطيرة.

ح- الصحة والسلامة المهنية واهتمام الوحدة الاقتصادية وتدقيق الضوابط والتعليمات الخاصة بذلك الفحوصات والانارة والتهوية.

خ- سلامة المنتوج من التلوث عن طريق الاطلاع على الشهادة الصحية.

د- الجانب الجمالي للبيئة المحيطة ودورة الوحدة في تحسين الشكل وتقييم المنافع.

ذ- تجهيز المستلزمات الأساسية للبيئة على وفق التأكد من مساهمة الوحدة في انشاء المستشفيات والطرق.

ر- مساهمة الوحدة في خدمة المجتمع وتطوير والبرامج ونشاطات الاجتماعية.

ز- مساهمة الوحدة في الإنتاج المحلي من خلال مؤشرات الإنتاج.

س– المنافع والتكاليف ومن خلال تدقيق الجواب المالية للأنشطة البيئة بما وفحص الدفاتر والسجلات للبرامج والأنشطة البيئة المختلفة وأنها تمت وفق القوانين والتشريعات.

❖ **التنمية المستدامة**

وفقًا للتقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2019 الصادر من قبل وزارة التخطيط تتضمن الاتي:–

أ– الطوعية او الإعلان بشكل طوعي.

ب–التشاركية.

ت–التكاملية.

ث–شمول الجميع.

ج– الجودة.

ح– المسؤولية.

خ– المحاكاة .

ان تحقيق التنمية المستدامة التشاركية من أصحاب المصالح والحوار وتعزيز التعاون عن طريق التنمية التعاونية لضمان تنفيذ رؤية 2030.

رؤية العراق2030.

انسان ممكن في بلد امن ومجتمع موحد واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة ينعم بالعدالة والحكم الرشيد من ابعاد التنمية والتي تستجيب لولايتنا والأهداف.

نظام اقتصادي ذي تواجه وأسواق اجتماعي متنوع يتسم بدرجة استقرار مؤشرات الاقتصادية الكلية مع توافر بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والمستقبلية بما يحقق تحسننا مستداما مع جودة نوعية حياه الانسان ويضمن الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية ويعزز حماية التنوع البيولوجي عن طريق وحدات حكومية تضمن احترام الحقوق بما يحقق المساواة لجميع المواطنين.

الأهداف الوطنية والدولية.

- التخفيف من الفقر
- توافر فرص العمل
- قطاع تعلمي
- بناء الانسان

- نظام صحي ذو كفاء

❖ وذلك عن طريق بناء الروح والعقل والجسد من اجل إيجاد أجيال قادرة توافر السكن لائق الابتكار والابداع.

- الحد من التلوث
- الاستخدام الكفوء
- تطوير أنماط الاستهلاك
- حماية التنوع البايولوجي

❖ وذلك لتوافر بيئة أمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية تكيف عناصر البيئية والخطط والسياسات التنموية بما يحقق تحسن مستدام تكيف استدامة الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:الاستنتاجات

1- للتدقيق الاجتماعي أهمية عن طريق استجابة الوحدة الاقتصادية لمتطلبات الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق الأداء الاجتماعي.

2- للتدقيق البيئي دور مهم وفاعل في تحسين الأداء البيئي وحماية البيئة وتحقيق الأداء البيئي المستدام.

3- التنمية المستدامة إحدى الركائز الهامة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمحافظة على البيئة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد بما يخدم لأجيال الحالية والمستقبلية.

4- تعد التنمية المستدامة من القضايا المهمة والحيوية والتي تسهم في تغير الوضع الحالي والتحسين المستمر والتحول نحو مستقبل زاهر في ظلّ الموارد المتاحة والتوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وانَّ ارتباط أبعادها الوثيق المتعلقة بجوانب البيئة والمجتمع والاقتصاد يسهم في رفع مستوى رفاهية الأفراد والحياة الاجتماعية.

5- يعدُّ التدقيق الاجتماعي والبيئي أحد الأدوات الإدارية التي توحد و تضم أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادية،والبيئية،والاجتماعية) والمحافظة على البيئة وتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

6- الوحدات التي تطبق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي بإمكانها أَن تصل مستوى أداء عالٍ مستدام.

7- للتدقيق الاجتماعي علاقة متكاملة ومترابطة مع التدقيق البيئي تعكس بصورة إيجابية على الوحدة لتدقيق الأداء والتنمية المستدامة عن طريق دمج الاهتمامات الاجتماعية مع البيئية.

ثانيا: التوصيات

1- ضـرورة أَن تـولي الوحـدات الاقتصـادية اهتمامًـا اكبَـر بالتـدقيق الاجتمـاعي والبيئـي والأنشـطة الاجتماعية والبيئية؛ للحفاظ على البيئة وتحقيق الأداء الاجتماعي والبيئي المستدام.

2- تشجيع اهتمام الوحدة بالتنمية المستدامة عن طريق تفعيل دورها في تحقيق الأداء المستدام ورفع مستوى الوعي البيئي والاجتماعي لدى الأفراد العاملين في الوحدة على وفق إقامة الدورات والندوات والورش المتخصصة والحملات الإعلانية.

3- العمل على جعل التدقيق الاجتماعي والبيئي تدقيق الزامي ووضع المعايير اللازمة التي تساعد المدققين في القيام بتدقيق الأداء الاجتماعي والبيئي، فضلًا عن تقديم الدعم المعنوي والمالي وتوافر كافة المستلزمات اللازمة.

4- التأكيد على دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الوحدة، فضلًا عن تبني مواد منهجية تدرس في الجامعات متخصصة بالتدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

5- تعزيز دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتشجيع وتوعية مُتخذي القرار على ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية عند اتخاذ مختلف القرارات في الوحدة.

6- إنشاء دليل لإرشاد المدققين حول آلية التدقيق الاجتماعي والبيئي وإيفاد الموظفين للدراسة لاكتساب المعرفة والمشاركة في دورات التدريبية التي تقيمها الانتوسايو الاسوساي حول التدقيق الاجتماعي والبيئي.

7- هناك حاجة لبناء قاعدة بيانات معلوماتية،حول أنشطة التدقيق في جميع المجالات لتصبح أساسًا للبحوث والبيانات ومنها أنشطة التدقيق الاجتماعي والبيئي

8- وتعزيز التعاون المحلي والعالمي،وتقوية التبادل الأكاديمي حول مهنة التدقيق فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالمجتمع والبيئة.

9- ضرورة توعية المجتمع بأهمية المحافظة على المكونات الاجتماعية والبيئية والوعي بأهمية البيئة المحيطة ومسؤولية حماية البيئة والمجتمع عن طريق الامتثال للقوانين واللوائح وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والخضراء.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

بعد القران الكريم.

- **الكتب العربية**

1- أبو النصر،مدحت،محمد، ياسين مدحت(2017). ***التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها – مؤشراتها***،المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر.

2- الركابي، ساجد احميد عبل، (2020). ***التنمية المستدامة ومواجهة التلوث وتغير المناخ***، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

3- الريفي، حامد(2015).***اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة والتنمية الاقتصاديةوالتنمية المستدامة***، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر .

4- السروجي، طلعت مصطفى (2009).***التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،

5- سلام، محمد امين(2014).***حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية المستدامة***،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر.

6- عبدالله،عبدالخالق(1998).***التنميةالمستديمةوالعلاقةبينالبيئةوالتنمية،دراساتفي التنميةالعربية – الواقعوالتحديات***،سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، الطبعة (1)،مركزدراسات ،الوحدةالعربية،بيروت،لبنان.

7- غنيم، عثمان محمد، أبو زنط، ماجدة (2014). ***التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع***، الطبعة (2)، عمان، الأردن.

8- الغول، رشا،(2014). ***دراسات متقدمة في المراجعة – المراجعة البيئية التأصيل النظري والممارسات المهنية***، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر.

9- القريشي، اياد رشيد(2011).***التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقا***،دار المغرب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق.

10- محمد، عبد الناصر عبد اللطيف،(**2017**).***الاتجاهات الحديثة في المراجعة***،جامعة سوهاج،كلية التجارة ، مصر.

11- نظمي، إيهاب، العزب، هاني (2012).***تدقيق الحسابات الإجراءات***،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن.

- الرسائل والأَطاريح الجامعية.

1- أولادسالم، ندى،(2016).***التدقيق الاجتماعي ودوره في تحسين اداء المورد البشري دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بولاية ورقلة 2015-2016***، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر.

2- بن الذيب، سهيلة،(2015). ***دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي للمؤسسات الجزائرية بالمسيلة – MEI –دراسة ميدانية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية***، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

3- تعنة،أسماء، ساحسي،نعيمة،(2017).***دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بادرار***،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.

تقويم اداء الوحدات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

4- الجزائري، اثير محمد جواد،(2010). ***دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة بحث تطبيقي في شركة مصافي الجنوب (شركة عامة)***، بحث للحصول على شهادة المعادلة للدبلوم، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، العراق.

5- الجندي، خالد محمد محمد،(2009).***إطار مقترح لقياس أثر محددات المراجعة البيئية على مخاطر الاستثمار بالتطبيق على قطاع الصناعات الكيماوية المصري***"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.

6- الحجامي،صابرين كريم بلاسم (2020). ***أُنموذج مقترح لتدقيق ابعاد الاستدامة ودوره في تقويم اداءالوحدات الاقتصادية في العراق***، أطروحة دكتواره، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

7- الخزرجي، باسم رشيد علي (2017). ***إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية***،رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر.

8- الخزعلي،امل مرزه صخيل، (2018).***برنامج مقترح لتدقيق الأداء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي في مديرية توزيع كهرباء الديوانية***،أطروحة لنيل شهادة محاسب قانوني،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

9- رواني، بوحفص،(2018). ***المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية دراسة حالة مجمع سوناطراك(2013-2016)***، مذكرة تدخل ضمن شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

10- سمير،ولد باحمو،(2017).***دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حالة القطاع الصناعي بولاية أدرار***،أطروحة دكتوراه،علوم التسيير، جامعة احمد دراية- ادرار،الجزائر.

11- السيد بيومى، شيماء عبد الحفيظ،(2019). ***تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على المنشآت الصناعية الكبرى في القاهرة)***، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، مصر.

12- صادق، لمى مصطفى،(2012).***دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي في امانة بغداد***، نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.

13- الطائي، سلوان حافظ احمد،(2002). ***التدقيق البيئي منهج مقترح لتطبيقه في العراق مع دراسة مقارنة***، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق.

14- عبد الناصر، بن علي (2015). ***واقع تطبيق مرجعي الحسابات الخارجين لمفهوم المراجعة الاجتماعية،دراسة لعينة من مراجعي الحسابات الخارجين لولاية ورقلة***، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

15- عيدوني،العياشي،(2014).***دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة***، رسالة ماجستير، إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

16- غمام، مراد ، دحمون، فوزي ،(2015).***أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP بالاخضرية***، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد ولحاج – البويرة، الجزائر.

17- فاتح، غلاب فالح، (2017).***اطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسات الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت الكبيرةscaek***.اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر

18- قيلان،ميادة،(2019). ***أهمية التدقيق البيئي في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصاديةدراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة"BATICIM"***، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، الجزائر.

19- كرم، ياسمين حمدان،(2012). ***التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مراقبي الحسابات القانونين في قطاع غزة (دراسة استكشافية)***، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

20- مقراني، ليلى، (2016).***اثر التدقيق الاجتماعي على كفاءة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة سونلغاز***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

21- يوريد، فدوى،(2019).***دور المحاسبة الخضراء في تحقيقالتنمية المستدامة دراسة حالة في المؤسسة INERGAفرع عين مليلة***، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بن مهدي ، ام البواقي ، الجزائر.

- **المجلات والدوريات.**

1- اشملية، ميلاد رجب،(2014).***ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجين في المنطقة الشرقية لليبيا***،بحث منشور، مجلة الجامعة الاسمرية، المجلد(3)،العدد(16)، ليبيا.

2- اوكيل ، حميدة ،(2017).***المراجعة البيئة ورهان تحقيق التنمية المستدامة***، بحث منشور ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضراء الوادي،العدد (10)، الجزء(2)، الجزائر.

3- بن الشريف، مبروكة، ساوس، الشيخ، (2020).***تأثير التدقيق الاجتماعي في الأداء الاجتماعي دراسة تطبيقية لآراء عينة من المدراء والعاملين في منظمات الاعمال الجزائرية***، بحث منشور، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد(26)، العدد(117)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،العراق.

4- الجبوري، حسان جاسم(2019). مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية، دراسة استطلاعية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(16)، العدد(45)،جامعة الموصل، كلية علوم البيئة وتقاناتها، صلاح الدين، العراق.

5- جيجان، حذام فالح،(2016).***مدى التزام مراقبي الحسابات بإجراءات التدقيق البيئي دراسة استطلاعية لعينة من مكاتب مراقبي الحسابات في العراق***،بحث منشور، مجلة العلومالاقتصادية والإدارية، المجلد(22)،العدد(88) ،جامعة بغداد، بغداد، العراق.

6- الحايك، احمد فيصل خالد، توفيق، عمر اقبال، بشايرة، محمد محمود،(2015). ***التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخلين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية***، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد(1)، فلسطين.

7- حسين، عبد الوحد غازي محمد(2015). ***دور المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي في تفعيل التنمية المستدامة(دراسة لآراء عينة من المحاسبين والمدققين)***، بحث منشور،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(11)، العدد(32)، جامعة تكريت، العراق

8- حمدان،خولة حسين، عبيد، جبار ياسر،(2011). ***دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي***، بحث منشور، مجلة الكوتمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(11)، جامعة واسط، العراق.

9- حمدان، خولة حسين،(2014). ***دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة***، بحث منشور، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق.

10- حمودي، هشام عمر، امين، ساكار ظاهر عمر، علي، زياد طاهر محمد (2020).***التكامل بين المحاسبة البيئية والمراجعة البيئية في خدمة السلسلة الخضراء***، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد الخاص بالمؤتمر العملي الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت،العراق.

11- دواي، مهدي صالح،(2011). ***التنميةالبشرية المستدامة،مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين(العراق أنموذجاً***، بحث منشور، المجلة العراقية الاقتصادية ، السنه (9)، العدد(31) ،العراق.

12- الدوري، زكريا مطلك وابو سالم، أبو بكر احمد، (2013). ***ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية***،مجلة جامعة ديالى،العدد(58)، جامعة ديالى، ديالى، العراق.

13- الرفاعي، خليل محمود، الخطيب، خالد راغب،(2012). ***قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة***،بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (27)،حزيران، القدس، فلسطين.

14- السقا، زياد هاشم،(2011).***متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما (GAAS)***، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(4)،العدد(7)، الانبار، العراق.

15- سكاك،مراد، هباش، فارس،(2009).***دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي***،بحث منشور، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف،الجزائر.

16- سليماني، مليكة،هواري، مغنية، (2018).***دورالتدقيق في تقييم الاداء المستدام (المالي والبيئي والاجتماعي) "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن"***، بحث منشور، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد(3)، جوان، الجزائر.

17- سمير،ولد بحمو ،عمر، اقاسم،(2014)، ***دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية***، بحث منشور، الجزائر.

18- شريفي،عمر، براهيمي، لبنى،(2017)، ***دور التدقيق البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة***، بحث منشور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(4)، العدد(1)، الجزائر.

19- الشعباني، منى محمد علي،(2018).***دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامةدراسة استكشافية في منشآت الاعمال في البيئة المصرية***،بحث منشور، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين الشمس، المجلد (22)، مصر.

20- الشنطي، ايمن محمد،(2015).***قياس اثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية***،جامعة البلقاء، الأردن.

21- صالح، عدنان مناتي،(2014).***التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات،*** بحث منشور،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق.

22- العبادي،هيثم ممدوح،عصفور، محمد ذا النون (2008).***المراجعة الاجتماعية في ظل التشريعات المنظمة للمهنة في الاردن،*** مجلة الإدارة والمحاسبة والتامين، العدد (21)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

23- عبد الرحمن، عادل خليل،(2016).***دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري لمنشآت الصناعة،*** دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية، مجلة كلية التجارة العلمية، العدد(3)، ديسمبر، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان .

24- عباس، صلاح. (2010). ***التنمية المستدامة في الوطن العربي.***الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

25- عثمان،النور نادر النور, الشبلي ،احسان محمد احمد ،(2012)، ***تقويم تجربة المراجعة البيئية في ديوان المراجعة القومي-السودان،***بحث منشور، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية،المجلد1)،العدد(2)، السودان.

26- عزة، ريزان صلاح الدين، (2019). ***انعكاس تطبيق التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة دراسة في عينة من الشركات الصناعية في اقليم كوردستان العراق،*** بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد(11)، العدد(22)، الانبار، العراق.

27- علي، صلاح عبد الحفيظ مصطفى،(2015).***دور ومسؤولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للمنشات دراسة نظرية ميدانية،*** بحث منشور، مجلة Journal of Empirical Researchin Accounting Auditing ، المجلد(1)،العدد(2) ، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

28- عياش، زبير، فريدة، ويلية،(2017). ***محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة،*** بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

29- العيفة، رحيمة، عبد الجليل لخداري، عبد القادر، عوادي، (2019). ***معيقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في مكاتب التدقيق بالجزائر (دراسة ميدانية)،*** بحث منشور، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،جامعة محمد خضير-بسكرة، المجلد(3) ، العدد(1)، الجزائر.

30- كامل، رايق ، مهيار، مؤيد، (2008). " ***التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف*** "، اللجنة التنفيذية لهيئة المكاتب العربية.

31- الكواز، سعد محمود،الطحان، جاسم محمد علي، العباسي، نجلاء ادريس،(2014).***المعرفة والمعلوماتيةالطريق نحو التنمية المستدامة،*** بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق.

32- المحمدي، ناظم عبدالله عبد، المحمدي، عبدالله احمد نصيف،(2014).***تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمده 2005- 2012 بحث منشور،*** مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، عدد خاص، العراق.

33- محمود، بكر إبراهيم، حميد، سلوان حافظ، محمد، ايمان يحي، (2012).***دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة،*** بحث منشور ،مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(93)،العراق.

34- معزوزي، عيسى، بن تربح ،(2019).***دور أدوات الإدارة البيئية الخاصة بالعمليات في بلورة التميز البيئي لمنظمات الأعمال،*** دراسة حالة بشركة عجيبة للبترول –دولة مصر– بحث منشور، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد(9) ، العدد(3)، الجزء الثاني، مصر.

35- نورالدين، احمد قايد،(2012).***دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات،*** بحث في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الية الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خضير بسكره،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

36- الهنداوي، انوار عباس هادي،(2015).***محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات)***، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (36) ، جامعة الكوفة، النجف، العراق.

37- هواري، معراج.***قياس ادارك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعيدراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر،*** بحث منشور، مخبر البحوث، الجزائر.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

A)Books

1- Pujara, Mandeep(**2016**)*"Roles of Social Audit"*.
2- Rahim, M. M., & Idowu, S. O. (Eds.). (2015). ***Social Audit Regulation: Development***, Challenges and Opportunities. Springer..

B)Studies&Periodicals

1- Ab Rahman, N. H., & Abd Aziz, S. N. (2020). ***Challenges in Implementing Inclusive Development Concept in Sustainable Development Goals 2030.***JurnalUndang-undang dan Masyarakat, 26, 15-25
2- Ahmed, D. A. S. B. (2015). ***Environmental Auditing, Engineering and Technology*** ,JSRSET | Volume 1 | Issue 5.
3- Anna, B. (2017). ***The Role and The use of Environmental Audit in Supporting Sustainable Development***. Journal of Accounting for Development, Research Papers of the Wroclaw University of Economics, pp. 37-46.
4- Arora, D. P. (2017). ***Environmental Audit–need of the hour***. *International Journal of Advanced Research in Engineering & Management (IJAREM) PP*, 25-31.
5- Asalos, N. (2019). ***Environmental Auditing–An Organization Management Tool***. Ecoforum Journal, 8(1)Augmenting Of Public Policy: A Case Study Of Nrega.
6- Augustine, E., Chijioke, M., Uyioghosa, O., &Otivbo, E.(2013). ***Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria.*** Research Journal of Finance and Accounting, 4(11), 91-7.
7- Bazerbashi, M., &Bulyga, R. (2017). ***Social Audit. Студенческийвестник***, 6(6 Часть 3), 42.Bazerbashi, Mohamad, And Roman Bulyga. (2017) "SocialAudit."СтуденческийВестник 6.6 Часть
8- Björkman, H., & Wong, E. (2013). ***The role of social auditors: A categorization of the unknown***,(master thesis, UPPSALA University).
9- Darnall, N., Seol, I., & Sarkis, J.(2009)**. *Perceived stakeholder influences and organizations' use of environmental audits. Accounting, Organizations and Society, 34(2), 170-187.***
10- Datta, S., Guha, S., Kakal, Z.(2011)*.(Report On Social Audit OfHpcl-Csr Activities: Unnati And Swavalamban) Tiss National CsrHubschool Of Management &Labour Studies Tata Institute Of Social Sciences Mumbai. Development, Challenges AndOpportunitie.*

11- Diamantis, D. (1999). ***The importance of environmental auditing and environmental indicators in islands. Eco□Management and Auditing***: *The Journal of Corporate Environmental Management*, *6*(1), 18-25.

12- El Mousadik, M., El Kandoussi, F., &Benouakrim, H.(2016).***Contribution Of Social Audit Practices To The Individual Performance: The Case Of Moroccan Companies Labelled On CSR.***

13- Gheorghiţa, M. (2019).***"Social Audit-An Important Tool To Ensure Sustainable Development Of Light Industry In The Republic Of Moldova."*** Journal Of Social Sciences Vol. Ii, No. 3

14- Ghonkrokta, S. S., & Lather, A. S. (2007). ***Identification of role of social audit by stakeholders as accountability tool in good governance***. *Journal of Management Research*, *7*(1), 18-26.

15- Grigorescu, I. I., &Hategan, C. D. (2016). ***The development of the social audit concept in Romania***. The Audit Financiar journal, 14(142), 1101-1113.

16- Hussain, S. Zahir. (2015)***"Social Audit-A New Horizon."*** *Journal Impact Factor* 6.1: 551-559.

17- Imperatives, S. (1987). **Report of the World Commission on Environment and Development: Our common future**. Accessed Feb, 10.

18- Kwatra, S., Archna K., and Prateek Sharma. (2020) "***A critical review of studies related to construction and computation of Sustainable Development Indices."*** *Ecological Indicators* 112: 106061.

19- Lu, H., Wei, Y., Yang, S. et al. (2020).***Regional spatial patterns and influencing factors of environmental auditing for sustainable development: summaries and illuminations from international experiences***. Environ Dev Sustain 22, 3577–3597. https://doi.org/10.1007/s10668-019-00357-w.

20- McMullen, D. A., Raghunandan, K., & Rama, D. V. (1996). ***Internal control reports and financial reporting problems***. *Accounting Horizons*, *10*(4), 67.

21- Nikolaeva, P. (2016).***h Audit And Reporting: Current Situation And Trends Of Future Development.***

22- Owusu, C. A., & Frimpong, S. (2012). ***Corporate social and environmental auditing: Perceived responsibility or regulatory requirement***. Research Journal of Finance and Accounting, 3(4), 47-57.

23- Pham, T. U. (2018). ***Solutions of organizing environmental auditing in the State Audit Office of Vietnam (Master's thesis).***

24- Qingguo, M. (2014).***Research On The Indicator System Of Environment Auditing Of Express Enterprises***. In 2014 11th International Conference On Service Systems And Service Management (ICSSSM) (Pp. 1-4) , June. IEEE.

25- Radu, M. (2012). ***Corporate Governance, Internal Audit and Environmental Audit - The Performance Tools in Romanian Companies***. Journal of Accounting and Management Information Systems, 11, 112-130.

26- Rahim, M. M., & Vicario, V. (2015). ***Social audit: A mess or means in CSR assessment?***. In Social Audit Regulation (pp. 1-13). Springer, Cham.

27- Rahmawati, D.K.(2018).***(Deconstructed CSR And Social Audit Model: Postmodernist Paradigm Observations InLuwu Mining Areas, Indonesia)*** Journal Of Finance And Banking Review J. Fin. Bank. Review 3 (2) 15–27.

28- Rongbing, H. U. A. N. G. (2011***). Environmental auditing: an informationized regulatory tool of carbon emission reduction. Energy*** Procedia, 5, 6-14.

29- Rooyen, S. A. (2016). ***The legal framework for environmental auditing in the public sector in South Africa*** (Doctoral dissertation, North-West University (South Africa), Potchefstroom Campus).

30- Ruban, A., &Rydén, L. (2019). ***Introducing environmental auditing as a tool of environmental governance in Ukraine***. Journal of Cleaner Production, 212, 505-514.

31- Şchiopoiu,B.(2008).***Auditul Social***, De La Teorie La Practică, Craiova: Ed. Sitech.

32- Seow, C., Hillary, R., Gao, S. S., & Zhang, J. J. (2006) ***Stakeholder Engagement, Social Auditing And Corporate Sustainability***, Business Process Management Journal.

33- Stanescu, S.G., Ionescu, C., &Coman, M.D. (2020). ***Environmental Audit Contribution to the Evaluation and Control of Environmental Information***.

34- Stanwick, P. A., & Stanwick, S. D. (2001)***. Cut your risks with environmental auditing. Journal of Corporate Accounting & Finance, 12(4), 11-14.***

Yashin, S., Borisov, S., &Sukhanov, D. (2019). ***Environmental audit as a tool for socio-economic evaluation & security management of an industrial enterprise.*** In E3S Web of Conferences

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاديةألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

الكتاب : **التدقيق الاجتماعيّ والبيئيّ في ظل التنمية المستدامة**

تأليف :محمد فرحان فليح فاطمة صالح مهدي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6677. B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي